مجلة جامعة الملك عبد العزيز: علوم تصاميم البيئة، م ١١، ص ص: ٣-٤٨ (١٤٣٨هـ /٢٠١٧م)
DOI: 10.4197 / Env.11-1

المراصد الحضرية دراسة مقارنة لتجربة المملكة العربية السعودية مع تجارب الدول الأخرى "التحديات وسبل التطوير"

أمير محمد العلوان

معهد الإدارة العامة، ص.ب. ٦٨٦٣٨، الرياض ١١٥٣٧، المملكة العربية السعودية
ameeralalwan@yahoo.com

المستخلص. يهدف هذا البحث إلى التعرف على تجربة المراصد الحضرية في المملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها وسبل تطويرها، ومقارنة تجربة المملكة في إنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية واستنباط المؤشرات الحضرية وآلية جمع وتحليل البيانات والمعلومات مقارنة بتجارب المراصد الحضرية في الدول الأخرى. وقد أظهرت نتائج البحث ما يلي: أولاً: أن المراصد الحضرية توجه عالمي، وضرورة للتعامل مع عملية التحضر السريعة داخل المدن، ودعم القرار المحلي، وتنامي المشكلات الحضرية، وتوجيه الموارد بما يخدم التنمية الحضرية المستدامة في البيئات الحضرية. ثانياً: تختلف تجارب الدول في عملية إنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية والتحديات التي تواجهها، بعضها أنشأت مراصد حضرية على المستوى الإقليمي والمحلي والبعض الاخر على المستوى الوطني، وفي المملكة العربية السعودية تعمل المراصد الحضرية على المستوى المحلي والإقليمي. ثالثاً: تواجه المراصد الحضرية في المملكة بعض التحديات والصعوبات من أهمها ضعف الموارد البشرية الوطنية المتخصصة والمؤهلة التأهيل الجيد، وضعف الموارد المالية والميزانيات المخصصة لإنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية، وضعف التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية والخاصة المعنية بتوفير المعلومات، وصعوبة الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة لإنتاج المؤشرات في الوقت المحدد لها وبشكل دوري. رابعاً: أوضحت نتائج البحث والمقارنة أن المؤشرات الحضرية التي يتم رصدها في معظم المراصد الحضرية في المملكة هي (٥١) مؤشراً حضرياً متفق عليها عالمياً بالإضافة إلى مؤشرات حضرية إضافية ترصدها المراصد الحضرية خاصة بها والتي تعكس خصوصية هذه المدينة أو الإقليم. خامساً: آلية جمع المعلومات وتبادل الخبرات بين المراصد الحضرية في

المملكة تتبع الأساليب التقليدية مقارنة بتجارب المراصد الحضرية في الدول المتقدمة. وقد توصل البحث إلى عدداً من التوصيات من أهمها ما يلي: أهمية الاستمرار في إنشاء وتشغيل المراصد الحضرية في المملكة وبالأخص في المدن المتوسطة والصغيرة ودعمها بالموارد البشرية الوطنية المتخصصة والمؤهلة، وتوفير الموارد المالية والميزانيات المطلوبة لها، وتوظيف التقنيات الحديثة في عمل المراصد الحضرية لتسهيل عملية تبادل المعلومات والخبرات فيما بينها، ورفع مستوى اهتمام المسئولين المعنين بضرورة المراصد الحضرية في عملية دعم القرار المحلي وتوجيه السياسات والخطط والبرامج التنموية في البيئات الحضرية. كما أوصى هذا البحث بأهمية تشغيل المرصد الحضري الوطني الذي أنشئ حديثاً وتفعيل دوره لكي يكون ذراعاً داعما ومساند للمراصد الحضرية المحلية والإقليمية في المملكة.

كلمات مفتاحية: المراصد الحضرية، المؤشرات الحضرية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

١- المقدمة

عرفت عملية الرصد والإحصاءات وعمل المؤشرات منذ القدم في علوم الاقتصاد والاجتماع والعلوم التطبيقية وتم الاهتمام بها على المستويات القطاعية، تجارة، صناعة، عمران، بيئة، زراعة، خدمات، بنية تحتية، صحة، تعليم، مرافق وخدمات .... إلخ. ونظراً لعدم وجود جهاز يعنى بإدارة البيانات والمعلومات لإنتاج المؤشرات المعنية بالحيز المكاني، فقد نشأت فكرة المراصد الحضرية ونظم المؤشرات الحضرية لتفي بإعداد السياسات الحضرية ونظم الإدارة المحلية من تنفيذ ومتابعة وتقييم وتقويم في عملية دائرية حيوية ومستمرة [١].

ولفهم المرصد الحضري ورسالته لابد من فهم طبيعة الحيز الحضري الذي يتعامل معه، حيث تتعامل المراصد الحضرية مع الحيز المكاني وأهمها الحيز الحضري للمدن، وبطبيعة مراحل النمو التي تمر بها المدن من مرحلة الشباب ومرحلة النضج إلى مرحلة الشيخوخة، ويمكن أن تتجدد في عملية حيوية مستمرة ومستدامة. وتبرز أهمية المعلومات والبيانات والمؤشرات الحضرية الدقيقة في أوقات وأماكن محددة حيث بدونها لا يمكن إعداد إستراتيجيات وسياسات وبرامج ومشاريع تنموية ومن ثم لا يمكن إدارة ومتابعة وتقويم العملية الحضرية. ولعدم جدوى النهج القطاعي الأحادي (صحة، تعليم، تجارة، صناعة .... إلخ) في تحقيق التنمية الحضرية، أصبح من الضروري إيجاد منهجية تأخذ الحيز المكاني مدينة أو محافظة أو منطقة كوحدة تحليلية شاملة تدمج فيها جميع عوامل التنمية القطاعية. لذا عند إنشاء مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام ١٩٦٩م كان من

ضمن أهدافه الرئيسية العناية بمسار عملية التحضر المتنامية عالمياً [٢].

ولتحقيق التنمية الحضرية المستدامة ومتابعة عملية التحضر بدأت العديد من المدن والمحافظات والأقاليم في كثير من الدول المتقدمة بإنشاء بعض المراصد الحضرية في أغلبها بدعم ومساندة من المرصد الحضري العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN HABITAT) بنيروبي – كينيا، وكذلك بالتنسيق وإشراف من بعض المؤسسات البحثية والأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني المحلية[٣].

أما الدول العربية ومن ضمنها المملكة العربية السعودية فقد بدأت حديثاً بإنشاء وتشغيل بعض المراصد الحضرية في بعض المدن والأقاليم، وقد أولت جامعة الدول العربية موضوع إنشاء المراصد الحضرية للدول العربية أهمية كبيرة، وهو ما يقتضي إنشاء شبكة من المراصد الحضرية الوطنية والمحلية بكل دولة عربية، كما عملت الجامعة وبالتنسيق مع المؤسسات الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN HABITAT) على تشجيع ودعم الدول العربية ومدنها بل والجهات المعنية بالتنمية الحضرية على إنتاج المؤشرات الحضرية لكي تصبح أداة أساسية لصناع القرار في رسم السياسات وإعداد الخطط لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

ويسعى هذا البحث إلى التعرف على واقع المراصد الحضرية في المملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها وسبل تطويرها ومقارنتها ببعض التجارب العربية والعالمية. ويشتمل هذا البحث على خمسة أجزاء: الجزء الأول يتناول الإطار العام للبحث ويشمل مشكلة وأهداف وتساؤلات وأهمية ومنهجية البحث، ويتناول الجزء الثاني مفهوم المراصد الحضرية، وأهميتها، وأهدافها، ومستوياتها .... إلخ، ومفهوم المؤشرات الحضرية، والغرض منها، وكيفية تحديديها، وتصنيفها، وتطورها، .... إلخ، أما الجزء الثالث فيتناول الوضع الراهن للمراصد الحضرية في المملكة العربية السعودية والمعوقات والتحديات التي تواجهها، ويتناول الجزء الرابع عقد مقارنة بين تجربة المملكة في إنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية والمؤشرات الحضرية وآلية جمع البيانات والمعلومات وتحليلها مقارنة بتجارب الدول الأخرى، وأخيراً يستعرض الجزء الخامس أبرز النتائج والتوصيات.

٢- الإطار العام للبحث

٢-١ *مشكلة البحث*

تزداد أهمية البيانات والمعلومات للمجتمعات البشرية يوماً بعد يوماً ، خاصة أن تلك المجتمعات تتجه أكثر لتصبح مجتمعات حضرية تسهم معلوماتها الدقيقة في تحديد وتقييم مستويات التنمية الحضرية، وهو ما يساعد صناع القرار على اتخاذ القرار المناسب

بشأنها، ويتم إعداد سياسات التنمية ومتابعتها بناء على أدلة يعبر عنها بمؤشرات رقمية كمية أو نوعية عن الوضع الراهن (Benchmark Indicators) ومؤشرات الأهداف المراد تحقيقها (Goal Indictors) والخيارات المتاحة لتطبيق تلك السياسات (Policy Options Indictors) ومؤشرات التكلفة والعائد (Cost Benefit Indicators) ومؤشرات متابعة التقدم نحو تحقيق الأهداف (Performance Measurement Indicators) ومن هنا نشأت فكرة المراصد الحضرية من خلال مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لتقييم الاوضاع واتجاهات التحضر العالمي [4].

وعلى الرغم من أهمية البيانات والمعلومات في قياس أداء ودعم القرار للبيئات الحضرية وخاصة للمراصد الحضرية لإستنباط والخروج بمؤشرات حضرية تساعد متخذ القرار في توجيه السياسات والخطط والبرامج لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة للمدن، إلا أن بعض الدراسات الحديثة تشير إلى بعض التحديات والمعوقات التي تواجهها المراصد الحضرية في الكثير من المدن في الدول النامية أو المتقدمة والتي تحد من أداء هذه المراصد الدور المناط بها وبالشكل المطلوب. ولقد أوضحت بعض الدراسات الحديثة أن بعضاً من المراصد الحضرية تعاني من ضعف في الموارد البشرية المتخصصة والمؤهلة التأهيل الجيد للقيام بالمهام المطلوب منها، كما أن بعضاً منها يعاني من تدني الميزانيات والموارد المالية المخصصة، وضعف تطبيق وتوفير التقنيات الحديثة المطلوبة لعمل المراصد الحضرية لتسهيل عملية تبادل الخبرات والمعلومات مع المراصد الحضرية العالمية الأخرى من خلال شبكات حاسوبية متطورة [٥]. كما أن بعض المراصد الحضرية في مدن بعض الدول النامية تعاني من نقص المعلومات المحدثة وخاصة المعلومات التفصيلية على المستوى المحلي عن بعض الظواهر الحضرية مما يتطلب جمع هذه البيانات من مصادرها الأولية وما يتطلبه ذلك من تكلفة عالية ووقتاً طويلاً. هذا فضلاً عن ضعف التعاون والتنسيق من بعض الجهات الحكومية والخاصة المعنية بتوفير المعلومات المطلوبة وفي الوقت المحدد لها وبشكل دوري لكي يتم الخروج بالمؤشرات الحضرية بشكل دوري وفي الوقت المحدد لها [٦].

وتعد المملكة العربية السعودية من أوائل الدول في العالم العربي التي بدأت في إنشاء وتشغيل المراصد الحضرية المحلية، وذلك بإنشاء المرصد الحضري بأمانة منطقة المدينة المنورة في عام ١٤٢٣هـ، ومنذ ذلك الوقت والعمل جارٍ على إنشاء وتشغيل مراصد حضرية أخرى في معظم مدن ومناطق المملكة الثلاث عشرة، ومرصد حضري في محافظة جدة والأحساء والطائف وحفر الباطن، إضافة إلى مرصد حضري وطني ومقره الرياض [٧].

وقد بدأت فعلاً الكثير من أمانات المناطق والبلديات في المدن في المملكة العربية السعودية منذ عام ١٤٢٣هـ في إنشاء وتشغيل بعض المراصد الحضرية من خلال عقود استشارية مدتها سنة ونصف أو سنتان تتجدد تلقائياً متى ما توافرت الميزانيات المطلوبة، إذ يتم من خلالها التعاقد مع بعض المكاتب الاستشارية المتخصصة في هذا المجال التي تعمل على دراسة شاملة تشمل جمع البيانات والمعلومات إما من مصادرها الأولية أو الثانوية وتحليلها وفق منهجية محددة للخروج ببعض المؤشرات الحضرية التي تعكس واقع التنمية الحضرية في المدينة أو المنطقة والتحديات التي تواجهها من تحديات عمرانية، تعليمية، وصحية، وبيئية ... الخ وتنشرها في تقارير دورية تقدمها لدى الجهات المالكة للمشروع.

ونظراً لقلة الدراسات المحلية حول موضوع المراصد الحضرية بشكل عام، والتحديات والمعوقات التي تواجه إنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية بشكل خاص. فإن هذا البحث هو محاولة لعمل دراسة تحليلية من خلال عقد مقارنة لتجربة بعض المدن في المملكة العربية السعودية في إنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية بتجارب بعض المدن في بعض الدول العربية والعالمية المختارة والتي لها تجربة كبيرة في مجال الرصد الحضري واستنباط المؤشرات الحضرية. كما أن هذا البحث يسعى من خلال تحليل تجارب هذه المراصد في عملية الرصد وطرق جمع وتحليل البيانات والمعلومات واستنباط المؤشرات الحضرية وأخذ العبر منها في سبيل تطوير وتحسين عمل المراصد الحضرية في المملكة العربية السعودية.

٢-٢ أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على تجربة المراصد الحضرية والمؤشرات الحضرية في المملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها وسبل تطويرها، وعقد مقارنة بين تجربة المملكة في إنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية والمؤشرات الحضرية وآلية جمع البيانات والمعلومات وتحليلها مقارنة بتجارب الدول الأخرى من خلال ما يلي:

١- تشخيص التحديات والمعوقات التي تواجه إنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية في المدن في المملكة العربية السعودية.

٢- عقد المقارنات بين تجربة المملكة العربية السعودية مع تجارب الدول الأخرى في عملية إنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية واستنباط المؤشرات الحضرية.

٣- تحديد سبل تحسين وتطوير عمل المراصد الحضرية واستنباط المؤشرات الحضرية في المملكة العربية السعودية.

٢-٣ تساؤلات البحث

يتم تحقيق أهداف البحث من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

١- ما واقع المراصد الحضرية في المملكة العربية السعودية؟

٢- ما التحديات التي تواجه المراصد الحضرية في المدن في المملكة العربية السعودية؟

٣- ما تجربة المملكة مقارنة بتجارب الدول الأخرى في إنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية وإستنباط المؤشرات الحضرية؟

٤- ما سبل تحسين وتطوير المراصد الحضرية في المملكة العربية السعودية؟

٢-٤ أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في أن الكثير من المراصد الحضرية في المملكة العربية السعودية تواجه العديد من التحديات والمعوقات، من أبرزها عملية تحديد القضايا الرئيسية للتنمية الحضرية في المدينة، ومن ثم استنباط المؤشرات الحضرية المناسبة لها، وآلية جمع والحصول على البيانات والمعلومات الضرورية لها، وتحليلها وفق منهجية محددة تساعد متخذ القرار المحلي في رسم السياسات، ووضع الخطط، وتحديد الأولويات التنموية في البيئات الحضرية وذلك لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، ومن ثم فإن هذا البحث هو محاولة لطرح بعض المقترحات والتوصيات لتحسين وتطوير عمل المراصد الحضرية في المملكة العربية السعودية.

كما تبرز أهمية هذا البحث في سد النقص في الدراسات العلمية النظرية التي تتناول هذا الموضوع الحيوي والمهم للتخطيط الحضري بشكل عام وعلاقته بقضايا التنمية والتنمية الحضرية المستدامة بشكل خاص حيث تفتقر الأدبيات المحلية إلى وجود دراسات علمية نظرية محلية تتناول هذا الموضوع الحيوي وخاصةً الدراسات العلمية الحديثة المتعلقة بالمراصد الحضرية واستنباط المؤشرات الحضرية والتحديات التي تواجهها، وسبل تطويرها، ودورها في دعم القرار التخطيطي المحلي داخل المدن.

ونظراً لقلة الدراسات المحلية حول هذا الموضوع وندرتها نظراً لحداثة هذا الموضوع، وخاصة الدراسات العلمية التي تتناول هذا الموضوع الحيوي والهام للتنمية بشكل عام والتنمية الحضرية بشكل خاص، فإن هذا البحث هو محاولة لتسليط الضوء على مفهوم المراصد الحضرية، وأهميتها، وأهدافها، ومستوياتها .... إلخ، ومفهوم المؤشرات الحضرية، والغرض منها، وكيفية تحديدها، وتصنيفها، وتطورها، .... إلخ، كما يتناول هذا البحث الوضع الراهن للمراصد الحضرية في المملكة العربية السعودية والمعوقات والتحديات التي تواجهها، ودراسة وتحليل عينة مختارة من المراصد الحضرية

المحلية، وأخيراً عقد مقارنة بين تجربة المملكة في إنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية والمؤشرات الحضرية وآلية جمع وتحليل البيانات والمعلومات مقارنة بتجارب بعض المراصد الحضرية في الدول الأخرى.

٢-٥ منهجية البحث

انطلاقاً من طبيعة موضوع البحث والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، فقد تم استخدام المنهج الوصفي المقارن الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة ويبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة.

وقد قام الباحث باستخدام هذا المنهج الذي يقوم على وصف وتحليل للوضع الراهن للمراصد الحضرية في المدن في المملكة العربية السعودية، وحالة الشبة أو الاختلاف القائمة بينها وبين تجارب الدول الأخرى في مجال إنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية والمؤشرات الحضرية وآلية جمع البيانات والمعلومات والاستفادة منها في تطوير وتحسين عمل المراصد الحضرية[٨].

٣- الإطار النظري

يتضمن هذا الجزء من البحث استعراضاً للإطار النظري الذي انطلق من البحث إذ يتناول مفهوم المراصد الحضرية، وأهميتها، وأهدافها، ومستوياتها .... إلخ، وكذلك مفهوم المؤشرات الحضرية، والغرض منها، وكيفية تحديدها، وتصنيفها، وتطورها، .... إلخ.

٣-١ مفهوم المرصد الحضري

يوجد هناك أكثر من مفهوم وتعريف للمرصد الحضري من أهمها تعريف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN HABITAT)، إذ عرف المرصد الحضري على أنه عبارة عن شبكة محلية تجمع أصحاب المصالح المشتركة والمعنية بجمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات ووضعها على شكل مؤشرات تعكس القضايا التي تهم المجتمع ولها الأولوية في مجال التنمية المستدامة. ويمكن استخدام هذه البيانات والمعلومات التي تم جمعها بهدف دعم عملية صنع القرار، وصياغة السياسات والإستراتيجيات الفاعلة، ولذا يعد المرصد الحضري جهازاً يعنى بمتابعة ورصد التنمية الحضرية على المستويين المحلي والوطني [٩].

كما يعرف البعض المرصد الحضري على أنه عبارة عن مركز متخصص يعمل على جمع وتحليل المؤشرات الحضرية التي تسهم في إعداد سياسات التنمية الحضرية على جميع المستويات ومتابعة تقييمها للتغلب على النواحي السلبية وتطوير النواحي الإيجابية، وهو جهاز استشاري لمعدي سياسات التنمية الحضرية [١٠].

ويرى البعض المرصد الحضري هو عبارة عن مركز متخصص يأخذ شكل إدارة متخصصة تنشأ في صلب الهيكل التنظيمي لإدارة المدينة. تقوم هذه الإدارة الفنية بعمليات جمع وتحليل البيانات والإحصاءات والمعلومات في مجال التنمية الحضرية المختلفة، وتشغيلها ومعالجتها لتتمشي مع متطلبات القياس والمقارنة والنشر والحفظ والاسترجاع عن مجالات تنمية المدينة بهدف العمل على تحسين ظروف الحياة لسكان المدينة. أي تقوم هذه الوحدة الفنية بتحويل البيانات والمعلومات إلى مجموعة مؤشرات تساعد صناع القرار المسئولين عن التنمية الحضرية في وضع السياسات ورسم الخطط التي تحقق أهداف تنمية المدينة وسكانها سواء التنمية العمرانية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية، أي التنمية الحضرية الشاملة والمستدامة [١١].

كما يعرف المرصد الحضري على أنه عبارة عن جهاز إداري متخصص ذي شخصية اعتبارية مستقلة، يشارك في فعاليته الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ويعمل هذا الجهاز على إنتاج وتحليل المؤشرات الحضرية التي تسهم في إعداد سياسات التنمية الحضرية ومتابعتها وتقيمها ومن ثم تقويمها بشكل دوري ومستمر في إطار ما يعرف بالتخطيط المستمر [١٢].

٣-٢ *نبذة تاريخية عن تطور المراصد الحضرية*

في البداية أنشأ البنك الدولي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN HABITAT) عام ١٩٨٩م برنامج مؤشرات قطاع المأوى لتفعيل أجندة الموئل الأول الذي عقد في مدينة فانكوفر – بكندا عام (١٩٧٦م)، لكي يمكن المؤسسات الحكومية من إدارة قطاع الإسكان وتوفير المعلومات والمؤشرات الخاصة بالطلب والعرض لسوق الإسكان. تلا ذلك أثناء العملية التحضيرية في عام (٩٣ –١٩٩٥م) للمؤتمر الثاني للموئل الذي عقد في مدينة إسطنبول بتركيا عام ١٩٩٦م تم تطوير مفهوم (مؤشرات قطاع الإسكان) إلى مفهوم أشمل وهو (المؤشرات الحضرية) لتضم بجانب قطاع الإسكان كل العوامل المتعلقة به والمتقاطعة معه من بيئة وسكان ونقل وبنية تحتية وخدمات ومرافق وتنمية اقتصادية واجتماعية المعنية بالحيز الجغرافي الحضري العمراني على كافة المستويات الإدارية. بعد ذلك أنشأ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN HABITAT) المرصد الحضري العالمي في نيروبي –بكينيا عام ١٩٩٦م ليقوم بمساعدة الدول والحكومات المحلية على إنشاء المراصد الحضرية وبناء قدراتها لرعاية نظم المؤشرات الحضرية. أوصى بعد ذلك المرصد الحضري العالمي بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتطوير مؤشرات حضرية بكل دولة ومنطقة

ومدينة لتعكس الخصوصيات الوطنية والإقليمية والمحلية بالإضافة لمجموعة من المؤشرات الأساسية، كأدوات لإعداد قاعدة مؤشرات حضرية ومتابعة وتنفيذ وتقييم سياسات التنمية الحضرية على جميع المستويات. وذلك لتفعيل أجندة الموئل الأول وتمكين الجهات الحكومية ذات الصلة من إدارة قطاع الإسكان وتوفير المؤشرات المتصلة بالطلب والعرض لسوق الإسكان بهدف تمكين القطاع الخاص من مقابلة احتياجات الإسكان بالمدن[١٣].

وللتحضير للموئل الثاني الذي عقد في مدينة إسطنبول – بتركيا عام ١٩٩٦م اتضح أن قطاع الإسكان وحده لا يعكس عملية التحضر بشكلها الشامل ولا يمكن تطويره بمعزل عن بقية القطاعات والعوامل المتعلقة به والمؤثرة فيه من سكان وبيئة واقتصاد واجتماع ونقل وبنية تحتية ومرافق وخدمات، ولذلك تم تطوير مؤشرات قطاع الاسكان لتصبح المؤشرات الحضرية. وفي عام ١٩٩٥م أنتج أول دليل للمؤشرات الأساسية بواسطة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN HABITAT) وبه (٤٦) مؤشراً حضرياً يعكس أهم القواسم المشتركة للتحضر على جميع المستويات، وفي عام ١٩٩٩م أضيفت لها خمس مؤشرات حضرية ليتضمن إطار المؤشرات القواسم المشتركة عالمياً في دليل التنمية البشرية ومؤشرات لقياس فعالية المجتمع المدني. وللتحضير للموئل الثاني +٥ ولتقييم ما أنتجته المدن والدول من مؤشرات في عام ١٩٩٦م اتضح صعوبة جمع المؤشرات الـ (٤٦)، ومن هنا ابتكر تلخيص أجندة الموئل في (٢٠) محوراً يعبر عنها (٢٣) مؤشراً كمياً و ٩ مؤشرات نوعيه[١٤].

بعد ذلك بدأ الكثير من المدن حول العالم في إنشاء مراصد حضرية خاصة بها، ولقد قام المرصد الحضري العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة (UN HABITAT بمدينة نيروبي – بكينيا بتقديم الدعم لإنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية على كل المستويات المحلية والاقليمية والوطنية وبالتحديد التركيز على المراصد المحلية بالمدن، بالإضافة إلى عملية ربط هذه المراصد بشبكة الربط العالمية وتبادل أفضل الخبرات والممارسات العالمية في هذا المجال.

٣-٣ *أهمية المرصد الحضري*

تكمن أهمية المرصد الحضري في أنه وسيلة داعمة لإدارة التنمية الحضرية في المجتمع والتنبؤ بنتائج برامج التنمية في البيئة الحضرية. كما تبرز أهمية المرصد الحضري في اعتماده على جمع البيانات والمعلومات الحضرية وتحليلها والخروج بمؤشرات متعلقة بقضايا التنمية العمرانية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والبيئة، وقضايا الإدارة المحلية، والقضايا السياسية .... إلخ، مما يسهم في توجيه السياسات والخطط والبرامج التنموية التوجيه الصحيح، ويدعم اتخاذ القرارات السليمة[١٢].

٣-٤ أهداف المراصد الحضرية

تهدف المراصد الحضرية إلى تحقيق عدد من الأهداف للوصول التنمية المستدامة في البيئة الحضرية، ويمكن تلخيص أهم أهداف المراصد الحضرية فيما يلي: أولاً: إعداد إطار للمؤشرات الحضرية على المستوى المحلي، ثانياً: تفعيل عملية الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إعداد إطار المؤشرات الحضرية، ثالثاً: تأسيس وتطوير وتنفيذ قاعدة بيانات على المستوى المحلي، رابعاً: القيام بعملية تحليل المؤشرات الحضرية لتشخيص الوضع الراهن للبيئة الحضرية، خامساً: استخدام حزمة المؤشرات في متابعة وتقييم سياسات التنمية الحضرية، سادساً: التحليل والمقارنة بين المناطق والمدن لدعم متخذ القرار في تحقيق التنمية المتوازنة، سابعاً: رصد الأوضاع الحضرية ودعم صناعة القرار في شئون التنمية الحضرية بالمعلومات على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، ثامناً: تنسيق العمل فيما بين المراصد المحلية والربط فيما بينها عن طريق المواقع الإلكترونية، تاسعاً: تبادل أفضل ممارسات التنمية الحضرية على جميع المستويات[١٣].

٣-٥ مستويات المراصد الحضرية

يوجد هناك عدة مستويات من المراصد الحضرية، إذ يوجد المرصد الحضري الوطني على مستوى الدولة كوحدة واحدة، والإقليمي على مستوى إقليم أو منطقة جغرافية محددة، والمرصد الحضري المحلي على مستوى المدينة. ويعد المرصد الحضري العالمي بنيروبي – بكينيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية هو الجهاز الرئيس الذي ترتبط به جميع المراصد الحضرية من خلال شبكة المراصد العالمية. وتعمل المراصد بجميع مستوياتها في مجالات جمع وإدارة وتحليل البيانات والمعلومات ومن ثم إنتاج المؤشرات الحضرية على المستوى المختص به المرصد. وتسهم مخرجات الرصد الحضري والمؤشرات الحضرية في رسم السياسات والإستراتيجيات والخطط للتنمية العمرانية والتنمية الشاملة والمستدامة. ويتم ذلك بعد التحليل العلمي والمنهجي للمشكلات والتحديات التي تواجه التنمية سواءً كان ذلك على مستوى المدينة أو الإقليم أو الدولة. وتبدأ المستويات المختلفة للمراصد الحضرية من المستوى المحلي مستوى المدينة التي تمثل المنصات المحلية للسياسات على مستوى المدن بالتنسيق مع المراصد الحضرية الوطنية، ثم المراصد الوطنية المرتبطة بشبكة من المراصد المحلية للتنسيق، وبناء القدرات، والدعم في جمع وتحليل البيانات والمعلومات لوضع السياسات التنموية على المستوى الوطني، ثم الإقليمية وهي عبارة عن مراصد حضرية بين الدول في الإقليم التي تشترك في منطقة جغرافية معينة، أو لديها عوامل اقتصادية، أو ثقافية أو إجتماعية مشتركة، ثم

المرصد الحضري العالمي الذي يمثل المنصة الرئيسية لكل المراصد الحضرية ويساعد جميع الشركاء في عملية الإشراف وتقييم التوجهات الحضرية العالمية وقياس التقدم في تحقيق (UNHABITAT AGENDA) من خلال شبكة عالمية تربط كل هذه المراصد مع بعضها البعض[١١].

٣-٦ مفهوم المؤشر الحضري

يعد المؤشر مقياساً يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة، وهو يجيب عن أسئلة محددة يستفسر عنها صانع القرار. والمؤشر يوفر معلومة كمية أو نوعية تساعد في تحديد أولويات التنمية الحضرية، وهو أساس لوضع السياسات وإعداد خطط تحقيق أهداف تحسين جودة حياة مواطني المدينة[١٥].

ويأخذ قطاع المعلومات الذي تبني عليه وتستخرج منه المؤشرات الشكل الهرمي، حيث يتكون من قاعدة عريضة من البيانات الخام التي تجمع وتتراكم عن مجالات التنمية المختلفة، وفي الدرجة الأعلى من سلم ذلك الهرم تتحول هذه البيانات الخام بعد معالجتها إلى صورة أفضل حيث تبوب في جداول إحصائية ذات أشكال معينة، وتصنف حسب معايير كثيرة تخدم أهداف المستخدم، وبطرق علمية قد تكون استنتاجات نظرية أو معادلات رياضية أو أساليب إحصائية متقدمة تتحول هذه الإحصاءات أو يستخرج منها مؤشرات ومقاييس، ويمكن تجميع بعض هذه المؤشرات لاستخراج دليل محدد مثال ذلك دليل التنمية البشرية المكون من عدد من المؤشرات، وهذا يمثل قمة هرم المعلومات [١٦].

كما تعد المؤشرات الحضرية – من جهة – أحد الآليات ذات الفعالية لقياس مدى التقدم المستهدف للمستقرات الحضرية بمستوياتها المختلفة لتحقيق النتائج المنشودة للتنمية المستدامة، ومن جهة أخرى فإن هذه المؤشرات الحضرية تمثل في مجملها أرضية صلبة وواقعية لعملية اتخاذ القرار التنموي الكفؤ.

فأما من حيث فعالية هذه المؤشرات في القياس التنموي فإنها تقدم تصور معياري رقمي يمكن حسابه ودمجه في معادلات ومقارنته بالمدن أو بالدول الأخرى دورياً بحيث يعطي صورة واضحة عن حالة التنمية، وأما من حيث كفاءته في عملية اتخاذ القرار فإنه يمكن من خلالها متابعة التغيرات الدورية الواقعية نحو التقدم أو التراجع في تحقيق أهداف خطط التنمية المستدامة للمستقرة الحضرية[١٧].

٣-٧ تطور المؤشرات الحضرية

بدأ الاهتمام عالمياً بتطوير مؤشرات في المجال الحضري منذ أوائل السبعينيات وتزامن مع الفترة التي أدرك فيها المجتمع الدولي تحديات الزيادة

السكانية المتركزة في المدن والبيئات الحضرية، حيث واجه الخبراء في قضايا التحضر في تلك الفترة حقيقة أن المدن والمراكز الحضرية حتى في بعض الدول المتقدمة تعاني من نقص في المعلومات الحضرية، كما أنها لا تكفي لإعطاء تصور عن الأوضاع الحضرية الراهنة في تلك الفترة، بحيث تمكن المعنيين بالشأن الحضري من تحليل هذه الأوضاع كخطوة أولى قبل وضع المقترحات والحلول للقضايا والمشكلات الحضرية.

ولقد سارات مراحل تطوير المؤشرات الحضرية العالمية وفق البرامج التالية:

١- برنامج المؤشرات السكانية: أقرت الأمم المتحدة في عام ١٩٨٨م الإستراتيجية العالمية للمأوى والتي أوصت بأن تتبنى السياسيات الحكومية في قطاع الإسكان الدور الذي يسهل ويحفز ويدعم أنشطة القطاع الخاص في مجال الاستثمار في الاسكان. وفي أثناء مرحلة إعداد الإستراتيجية العالمية للمأوى تم تطوير مجموعة من المؤشرات الإسكانية بجهد مشترك من البنك الدولي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN HABITAT) وذلك في عام ١٩٩٠م حيث تضمن هذا البرنامج مقارنة مفصلة لواقع الإسكان في ثلاث وخمسين مدينة رئيسية موزعة في اثنتين وخمسين دولة حيث تم جمع (٥٠) مؤشراً حضرياً وفق أسس علمية وقابلة للمقارنة فيما بينها.

٢- برنامج المؤشرات الحضرية الأول: اشتمل هذا البرنامج على محاور رئيسية مثل التعليم للجميع، والبيئة، والتنمية، والأرض، وحقوق الإنسان، والسكان، والتنمية الاجتماعية، والمرأة. ومن نتائج هذا البرنامج والمؤتمرات المرافقة له تبلور مفهوم التنمية الحضرية والاستدامة وحددت أولويات استدامة المستوطنات البشرية.

٣- برنامج المؤشرات الحضرية الثاني: يمثل مؤتمر الموئل الثاني (قمة المدن) الذي عقد بمدينة إسطنبول عام ١٩٩٦م نقطة تحول في المجهودات العالمية لدعم المدن المستدامة اجتماعياً وبيئياً. ولقد أقرت الحكومات وشركاؤها في الموئل الثاني بأن العمل لجعل مدن آمنة وصحية ومنصفة يتطلب سياسات وإستراتيجيات عمل تتصف بالشمولية والتشاركية والاحتواء لكل العناصر ذات الصلة بالتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. واتسم الموئل الثاني بسابقة تاريخية وهي انضمام ممثلين للسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وأكاديميين وممثلين لمجموعات أخرى في مداولاته التي أنتجت وثيقته العالمية وتسمى أجندة الموئل. وتعد أجندة الموئل خريطة طريق توضح المسار الصحيح للتحضر بالعالم بإعطاء إستراتيجيات ومناهج تؤدي لتحقيق استدامة تنمية المناطق الحضرية بالعالم. وباعتماد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأجندة الموئل فقد تولد التزام بالقيام

بممارسة الشراكة وتبني طرق للتمكين وتطبيق وسائل المشاركة الفاعلة في عمليات التخطيط والإدارة وبناء القدرات لجميع الشركاء ومتابعة تقدم الإنجاز نحو الوصول للأهداف المعلنة للموئل عن طريق بناء شبكة اتصالات وتطبيق أحدث التقنيات المتاحة.

٤- برنامج المؤشرات الحضرية الثالث: ويبدأ بمرحلة ما بعد مؤتمر مدينة إسطنبول في عام ١٩٩٦م ويطلق عليه اسم (مؤشرات إسطنبول + ٥). إذ تكونت حزمة مؤشرات إسطنبول +٥ من (٢٣) مؤشراً رقمياً وتسعة مؤشرات نوعية حددت لتوافق البنود العشرين الأساسية لجدول الموئل الثاني ولتقييس التقدم في الأداء في تطبيق جدول أعمال الموئل، كما أنها توفر للمدن حزمة مؤشرات يتيح استعمالها إعطاء صورة شاملة عن الوضع الحضري في المدينة، ويمكن قياس الاداء والمقارنة بين هذه المدن.

٥- تطوير دليل التنمية البشرية بالتعاون مع الشركاء في التنمية البشرية وهم ثلاثة مجموعات: المجموعة الأولى: المسئولون الرسميون للحكومة سواء المركزية أو المحلية، المجموعة الثانية: القطاع الخاص والمؤسسات التمويلية ورجال الاعمال والمسئولين في الغرف التجارية الصناعية، المجموعة الثالثة: مؤسسات المجتمع المدني المختلفة لتحقيق أهداف التنمية التي تركز على العنصر البشري باعتباره غاية التنمية من خلال التركيز على تأهيل الكوادر والتدريب والتعليم ... إلخ لتوفير الحاجات الأساسية للإنسان[١٨].

٣-٨ أغراض المؤشر الحضري

تحقق المؤشرات الحضرية العديد من الأغراض، فهي تقيس وتتابع معدل الإنجاز في تنفيذ إستراتيجيات وسياسات وبرامج التنمية بمدينة أو إقليم ما، كما أنها تمد متخذ القرار بالمعلومات الشاملة والمتكاملة عن حقيقة الوضع الراهن في المدينة أو الإقليم، فهي تعمل بمثابة المرشد له في تحديد الأهداف والأولويات لخطط التنمية، كما أنها ترفع علامات التحذير في وقت مبكر من تطبيق أي خطة أو إستراتيجية تنمية، كما أنه يمكن بواسطتها عمل مقارنة بين التجمعات العمرانية عرضياً (عبر أماكن مختلفة) أو طولياً (عبر فترات زمنية مختلفة)، وهي أيضاً ترفع مستوى إدراك المواطن بحقيقة التنمية المستدامة في المدينة أو الإقليم، وتمثل المؤشرات الحضرية الجانب التحليلي في التخطيط ولذلك فإن مصداقيتها وثباتها يمثلان أمراً حيوياً عند اختيارها كأدوات تخطيطية[١٣]. ولكي تكون المؤشرات ناجحة في مهمتها يجب أن تكون مرشداً فعالاً في عملية التغيير (change) في أولويات المجتمع، والتغيير في عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات، والتغيير في سلوك الأفراد والمؤسسات، وبوجه عام يمكن للمؤشرات الحضرية أن تساعد في المجالات التالية:

١- تغذية الإعلام المحلي: فيمكن أن تمد المواطن العادي والمتخصص بمعلومات دقيقة عن التنمية في المدينة أو الإقليم والآثار المتوقعة في المدى البعيد والخطوات التي يمكن اتخاذها حيال ذلك.

٢- رسم سياسات وإستراتيجيات التنمية: فهي تمد متخذ القرار بصورة شاملة ومتكاملة عن حقيقة الوضع الراهن بالمدينة أو الإقليم مما يمكنه من تحديد الأهداف والأولويات ورسم سياسات واستراتيجيات التنمية وتنفيذها ومتابعتها.

٣- تطوير أداء المجلس البلدي: فالمؤشرات تخدم متخذي القرار على كافة المستويات وتمكنهم من استخدامها كنقاط مرجعية لتقييم مدى النجاح في خطط التنمية ولتعديلها أو تغييرها بخطط بديلة إذا لزم الامر وصولاً إلى مجتمعات أكثر رفاهية واستدامة.

٤- تعليم النشء: يمكن أن تستخدم كأدوات لتعليم النشء عن التنمية المستدامة ترشدهم إلى الأدوار التي يمكن أن يقوموا بها في هذه المنظومة.

٥- القضاء على مظاهر الانعزال القطاعي: حيث توجه قيم المؤشرات الحضرية المنتجة عدة قطاعات نحو العمل المشترك في ضوء وحدة الهدف[١٨].

٣-٩ تحديد وتصنيف المؤشرات الحضرية

يتم تحديد المؤشرات الحضرية وفق مرجعية معينة وفي أغلب المدن يتم تحديدها وفق توصيات المرصد الحضري العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN HATAT)، وكذلك الاعتماد على البنك الدولي في تصميم وإعداد قاعدة البيانات اللازمة لإنتاج مجموعة من المؤشرات المتفق عليها دولياً وهي (٥١) مؤشراً متفقاً عليها دولياً. كما تنتج أغلب المدن والأقاليم مؤشرات خاصة بها تعكس خصوصية هذه المدينة أو هذه المنطقة. وتختلف عدد المؤشرات التي تنتجها كل مدينة عن الأخرى حسب خصوصية كل مدينة ومدى توافرها في تلك المدينة[١٠].

ويمكن تصنيف المؤشرات الحضرية إلى الأقسام الرئيسية التالية:

١- مؤشرات متاحة (مباشرة) وهي تلك المؤشرات المتوفرة من مصادرها أو التي يمكن إنتاجها بجهد محدد من خلال البيانات الإحصائية المتاحة من مصادرها الثانوية المحدثة.

٢- المؤشرات التي تحتاج إلى معالجة وإعادة إنتاج عبر التواصل مع الجهات المختلفة (مصادر البيانات) حيث يلزم لإنتاج هذه النوعية من المؤشرات تنسيق مع مصادر البيانات ومعالجتها بالشكل الملائم.

٣- مؤشرات المسح الميداني وهي تلك المؤشرات التي لا تتوافر بياناتها من أي جهة

ويتطلب إنتاجها تنفيذ مسوح ميدانية للحصول على البيانات المطلوبة.

٤- وصف وتحليل الوضع الراهن للمراصد الحضرية في المملكة العربية السعودية

يتضمن هذا الجزء من البحث استعراضاً للوضع الراهن للمراصد الحضرية في المملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها.

٤-١ المراصد الحضرية في المملكة العربية السعودية

بعد أن اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الوثيقة العالمية لأجندة الموئل الثاني، تم توجيه دعوة لجميع دول العالم للمشاركة في مؤتمر الموئل الثاني الذي عقد في مدينة اسطنبول – بتركيا في عام ١٩٩٦م لإنشاء المراصد الحضرية الوطنية والمحلية، وتم توجيه الدعوة إلى جميع حكومات الدول بالعمل على متابعة تقدم أعمال إنتاج مؤشرات لقياس أداء التنمية الحضرية المستدامة للمدن.

وقد عمل المرصد الحضري العالمي بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN HABITAT) بمدينة نيروبي – بكينيا على مساعدة الحكومات والسلطات المحلية والمجتمعات المدنية في مجالات جمع وتحليل وإدارة البيانات والمعلومات وإنتاج المؤشرات الحضرية، وذلك بإنشاء مراصد حضرية وطنية وإقليمية ومحلية يمكنها المساهمة في إعداد سياسة تنمية حضرية أكثر فعالية، ومساعدة المسئولين في فهم التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والسكانية والبيئية داخل المدن، واستخدام تلك المعرفة في إعداد خطط تنمية حضرية أكثر فعالية.

وقد تجاوبت الكثير من الدول وعملت على إنشاء مراصد حضرية، بعضها على المستوى الوطني، والمستوى الإقليمي، وبعضها على المستوى المحلي للمدن وخاصة المدن الكبرى، ولذا تعد التجارب العالمية في إنشاء المراصد الحضرية حديثة نسبياً[٢٠].

وفي المملكة العربية السعودية عملت بعض أمانات المناطق منذ عام ٢٠٠٢م على إنشاء وتشغيل بعض المراصد الحضرية، ولقد كانت أمانة منطقة المدينة المنورة من أوائل الأمانات التي عملت على إنشاء وتشغيل المرصد الحضري لمدينة المدينة المنورة الذي أنتج (٦٩) مؤشراً حضرياً تعكس واقع التنمية الحضرية في المدينة، تلا ذلك إنشاء مراصد حضرية محلية في بعض المحافظات التابعة لأمانة منطقة المدينة المنورة وهي ثمانية مراصد حضرية محلية أنتجت بعض المؤشرات الحضرية التي تعكس واقع التنمية في هذه المحافظات. كما عملت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض على إنشاء المرصد الحضري لمدينة الرياض في عام ٢٠٠٩م والذي أنتج (٧٨) مؤشراً حضرياً، وكذلك عملت أمانة

منطقة مكة المكرمة على إنشاء وتشغيل المرصد الحضري لمدينة مكة المكرمة في عام ٢٠٠٨م وأنتج المرصد الحضري لمدينة مكة المكرمة أكثر من (٤٠٠) مؤشر حضري ومعظم هذه المؤشرات مرتبط بطبيعة مدينة مكة المكرمة وقضايا الحج والعمرة المتعلقة بالمدينة، كما عملت أمانة محافظة جدة في تلك الفترة على إنشاء وتشغيل المرصد الحضري لمحافظة جدة والذي أنتج (٨٠) مؤشراً حضرياً، وعملت أمانة منطقة القصيم على إنشاء المرصد الحضري لأمانة منطقة القصيم وأنتج (٨٠) مؤشراً حضرياً، والمرصد الحضري في أمانة منطقة عسير وأنتج (٨٠) مؤشراً حضرياً، والمرصد الحضري بأمانة منطقة جازان وأنتج (٨١) مؤشراً حضرياً، وتعد هذه المراصد الحضرية في مرحلة متقدمة عملية الرصد وإنتاج المؤشرات الحضرية والتقارير الدورية. ولقد عملت أمانات المناطق في هذه المدن على التعاقد مع بعض المكاتب الاستشارية المتخصصة وبالتعاون والتنسيق مع بعض المؤسسات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN HABITAT)، والمرصد الحضري العالمي – بمدينة نيروبي بكينيا، وبعض المؤسسات الإقليمية مثل المعهد العربي لإنماء المدن الذين قدموا الدعم والمساندة لهذه المكاتب في تحديد القضايا الرئيسية للتنمية في هذه المدن ، وكذلك تقديم الدعم والمساعدة في عملية جمع وتحليل البيانات والمعلومات الرئيسية المطلوبة، وتوفير المنهجيات المتبعة عالمياً في تحليل البيانات للخروج بالمؤشرات الحضرية التي تعكس واقع التنمية في هذه المدن. أما المراصد الحضرية الأخرى في المملكة فوضعها الراهن إما أنها في مرحلة إنهاء إجراءات التعاقد في بعض منها مثل المرصد الحضري لمحافظة القطيف والمرصد الحضري لمحافظة عرعر ومحافظة عنيزة وإما جاري العمل على إنشائها وتشغيلها مثال على ذلك المراصد الحضرية في مدينة أبها والباحة، والبعض الآخر منها أنهي أو في مراحله النهائية من إنهاء المرحلة الأولى من إنشاء وتشغيل المرصد الحضري[٢١].

ويوضح الجدول رقم (١) في الملحق رقم (١) الوضع الراهن لإنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية في المملكة العربية السعودية من خلال (تحديد الجهة المسئولة عن تشغيل وإدارة المرصد الحضري، وحالة المرصد الحضري الحالية، ونوع الارتباط التنظيمي للمرصد الحضري، ومستوى التشغيل، وعدد المؤشرات الحضرية، وآلية جمع البيانات والمعلومات، وآلية تحليل البيانات والمعلومات، وكذلك آلية تبادل المعلومات ومقارنة المؤشرات الحضرية) على النحو التالي: **أولاً:** الجهات المسئولة عن إنشاء وتشغيل المراصد الحضرية في المملكة العربية السعودية هي أمانات المناطق والبلديات من خلال التعاقد مع مكاتب استشارية

متخصصة وبالتعاون مع بعض الجهات الدولية والإقليمية ذات العلاقة في عملية الرصد وتحديد القضايا الرئيسية للتنمية وطرق وأساليب جمع البيانات والمعلومات وتحليليها وفق منهجيات متبعة عالمياً، **ثانياً:** تجربة إنشاء وتشغيل المراصد الحضرية هي تجربة حديثة في بعض المراصد الحضرية، والبعض الآخر تعتبر التجربة متقدمة نوعاً ما ولديها تجربة أكثر من ٨ سنوات في عملية الرصد، وعملية جمع البيانات والمعلومات، وإنتاج المؤشرات الحضرية وتطويرها وفق تحديد دقيق للقضايا المهمة وإصدار التقارير الدورية وذلك من خلال التعاون والتنسيق مع بعض الجهات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN HABITAT)، وبعض المؤسسات الإقليمية ذات العلاقة مثل المعهد العربي لإنماء المدن. **ثالثاً:** معظم المراصد الحضرية في المملكة هي مراصد حضرية محلية على مستوى المدن والحواضر وليس لها أي ارتباطات تنظيمية مع مراصد حضرية أخرى داخلياً وخارجياً، **رابعاً:** مستوى التشغيل لمعظم المراصد الحضرية في المملكة هو محلي من خلال مكاتب استشارية متخصصة بعقود مدتها سنة ونصف أو سنتان تتجدد تلقائياً متى توفرت الميزانيات والاعتمادات المالية اللازمة لها، **خامساً:** معظم المراصد الحضرية وبالأخص المراصد الحضرية في المدن الكبرى لديها مجموعة من المؤشرات الأساسية المتفق عليها عالمياً وعددها (٥١) مؤشراً حضرياً، تغطي عدداً من المحاور الرئيسية المتعلقة بالتنمية الحضرية وهي تشمل على سبيل المثال وليس الحصر الخلفية العامة للبيئة الحضرية، والبنية التحتية، والإسكان، والإدارة المحلية، وتوطين الوظائف.....إلخ وعدد من المؤشرات الخاصة بكل مدينة أو منطقة مثل محور الحج والعمرة الخاص بالمرصد الحضري لمدينة مكة المكرمة والمرصد الحضري لمنطقة المدينة المنورة، في حين أن المراصد الحضرية الأخرى هي إما في مرحلة التعاقد أو المراحل الأولية للإنشاء والتشغيل للمرصد الحضري. ولقد عملت بعض الأمانات والبلديات إلى تحويل إدارة المعلومات الحضرية إلى إدارة متخصصة تعنى بمتابعة سير عمل المرصد الحضري كمثال على ذلك أمانة منطقة حائل، وأمانة محافظة الأحساء، وبلدية حفر الباطن، **سادساً:** آلية جمع البيانات تتم في معظمها من خلال الوسائل والطرق التقليدية أما من خلال ضوابط الاتصال في الجهات المعنية الحكومية أو الخاصة المعنية بتوفير المعلومات، أو التقارير الدورية التي تنشرها بعض هذه الجهات، وإما البيانات التي لا يمكن الحصول عليها مباشرة من الجهات المعنية يتم جمعها من خلال المسح الميداني، **سابعاً:** آلية التحليل للبيانات والمعلومات للمراصد الحضرية الكبرى في المملكة مثال على ذلك المرصد الحضري لأمانة منطقة المدينة المنورة، والمرصد الحضري لمدينة مكة

المكرمة، والمرصد الحضري لمدينة الرياض، والمرصد الحضري لأمانة محافظة جدة تتم وفق منهجية دقيقة تتوافق مع منهجيات الجهات الدولية والإقليمية التي أشرفت على إنشاء وتشغيل هذه المراصد مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNHABITAT) والمعهد العربي لإنماء المدن وغيرها من المراكز الإقليمية والعالمية المعنية بالرصد الحضري...إلخ، أما المراصد الحضرية الأخرى في المدن الصغيرة والمتوسطة فمستوى التنسيق والتعاون فيها مع المؤسسات الدولية أو الإقليمية في عملية التحليل ضعيفين نوعاً ما، كما أن بعض البيانات التي يتم الحصول عليها من بعض الجهات المعنية تكون غير متوافقة مع متطلبات المرصد الحضري وفي بعض الأحيان تكون المعلومات غير محدثة ودقيقة مما يؤثر على دقة المؤشرات الحضرية التي يتم إنتاجها في هذه المراصد، **ثامناً:** آلية تبادل المعلومات والخبرات في معظم المراصد الحضرية المحلية تتم من خلال الوسائل التقليدية أي من خلال المخاطبات الرسمية أو التقارير الدورية التي تنشرها بعض المراصد الحضرية وهي غير متاحة إلكترونياً.

وتشير بعض اللقاءات مع بعض المسئولين في المراصد الحضرية والمعلومات المتوفرة عن تجربة بعض المدن في المملكة في عملية إنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية واستنباط المؤشرات الحضرية إلى حداثة هذه التجربة باستثناء بعض المراصد الحضرية منها على سبيل المثال لا الحصر المرصد الحضري لأمانة منطقة المدينة المنورة، والمرصد الحضري لمدينة مكة المكرمة، والمرصد الحضري لمدينة الرياض، والمرصد الحضري لأمانة محافظة جدة والتي حصلت على بعض الجوائز العالمية. كما توضح الدراسات التحليلية للبيانات المتاحة عن تجارب بعض المراصد الحضرية في المملكة إلى أن تلك التجربة تواجه العديد من التحديات والمعوقات وعدم شموليتها واستمراريتها بشكل عام نظراً لقلة الدعم المالي والميزانيات المرصودة لها، وكذلك ضعف الموارد البشرية المتخصصة والمؤهلة التأهيل المناسب وبالأخص الموارد البشرية الوطنية، إذ إن غالبية العاملين مع الاستشاريين الذي يشغلون هذه المراصد الحضرية هي من الكوادر غير الوطنية ما عدا مدير المرصد الحضري وبعض المساعدين الإداريين. هذا فضلاً عن ضعف اهتمام وإدراك بعض المسئولين في بعض أمانات المناطق والمحافظات بأهمية المراصد الحضرية لعملية التنمية الحضرية المستدامة وتوجيه السياسات والخطط والبرامج التنموية في المدينة. كما أشار بعض المسئولين في بعض الأمانات والبلديات إلى أن مستوى التنسيق والتعاون من بعض المكاتب الاستشارية التي تعمل على إنشاء وتشغيل وإدارة بعض المراصد الحضرية في بعض المدن وبالأخص المدن الصغيرة والمتوسطة في المملكة مع بعض

الجهات الدولية والإقليمية المعنية بتوفير الدعم والمساندة لهذه المراصد الحضرية ضعيفة نوعاً ما. ويجدر الإشارة إلى أن معظم المراصد الحضرية في المملكة تعاني من ضعف التنسيق وتعاون بعض الجهات الحكومية والخاصة المعنية بتوفير البيانات والمعلومات المطلوبة منها وبشكل دوري وفي الوقت المطلوب لها، كما أن عملية المسح الميداني للحصول على بعض البيانات غير المتاحة تتطلب وقتاً وطويلاً وتكلفة عالية مما يؤثر بشكل كبير في عملية إنتاج المؤشرات الحضرية في الوقت المحدد لها وبالدقة المطلوبة.

وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الوزراء حديثاً بإنشاء المرصد الحضري الوطني بقرار من مجلس الوزراء برقم (١٤-٩/٣٧/د) وتاريخ ١٤٣٧/٤/١٥هـ بهدف تقديم الدعم والمساندة للمراصد الحضرية المحلية والتنسيق فيما بينها وبينها وبين المرصد الحضري الوطني والمراصد الحضرية الإقليمية والعالمية إلا أنه حتى نهاية عام ١٤٣٧هـ لم يتم تشغيل وتفعيل هذا المرصد والذي ينص قرار إنشائه إلى ما يلي:

١- تنشأ وحدة تنظيمية بوزارة الشؤون البلدية والقروية بمستوى إدارة عامة ترتبط بوكالة الوزارة لتخطيط المدن، باسم "المرصد الحضري الوطني" يكون هو المرجع الرئيس لكل ما يتعلق بعملية الرصد الحضري في المملكة.

٢- ترتبط المراصد الحضرية المحلية في أمانات المناطق والمحافظات فنياً بالمرصد الحضري الوطني.

٣- تكون للمرصد الحضري الوطني عدد من المهام منها: إجراء الدراسات المقارنة للمؤشرات الحضرية بين المناطق والمحافظات، والعمل على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤشرات الحضرية وتحليلها، وتطوير نظام تقني لتدفق البيانات والمعلومات إلكترونياً بما يسهل للجهات الحكومية عملية الحصول عليها بيسر وبشكل دوري، وإعداد إطار المؤشرات الحضرية الوطنية بمشاركة المراصد الحضرية في المناطق والمحافظات والجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني[٢٢].

٤-٢ تجارب لبعض المراصد الحضرية المحلية في المملكة العربية السعودية

نشأت فكرة المراصد الحضرية في المملكة العربية السعودية في الأساس من خلال مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لتقييم الأوضاع واتجاهات التحضر العالمي. وتعد المملكة العربية السعودية من أوائل الدول في العالم العربي التي بدأت في إنشاء المراصد الحضرية المحلية منذ عام ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ، حيث جاء توجيه معالي وزير الشئون البلدية والقروية (السابق) بإنشاء مراصد حضرية في كل مناطق المملكة ومدنها الرئيسية ، ثم

جاء تعميم صاحب السمو الملكي النائب الثاني وزير الداخلية الأمير/ نايف بن عبد العزيز (رحمه الله) رقم ١/٥/٣٨٦٧١/٣٠١ بتاريخ ١٤٢٨/٢/٢٢هـ الموجه لأمراء المناطق بأن وزارة الشئون البلدية والقروية سوف تقوم بإنشاء مراصد حضرية في جميع مناطق المملكة الثلاثة عشر، إضافة لمرصد حضري وطني مقره مدينة الرياض.

ويعتبر المرصد الحضري المحلي بمنطقة المدينة المنورة صاحب السبق في عملية إنشاء وتشغيل المراصد الحضرية بالمملكة، كونه أول مرصد تم إنشاؤه وتشغيله على مستوى المملكة العربية السعودية وتم ذلك بدعم ومساندة من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNHABITAT) والمعهد العربي لإنماء المدن تلا ذلك إنشاء وتشغيل المرصد الحضري لمدينة مكة المكرمة، والمرصد الحضري لمدينة الرياض، والمرصد الحضري لأمانة محافظة جدة، والعمل جاري على إنشاء وتشغيل المراصد الحضرية في باقي مناطق ومدن المملكة.

٤-٢-١ المرصد الحضري لأمانة منطقة المدينة المنورة

بدأ العمل في المرصد الحضري لأمانة منطقة المدينة المنورة بداية قوية بدعم وتوجيه من أمير المنطقة وأمين منطقة المدينة المنورة، ولقد تم عقد عدد من اللقاءات وورش العمل مع المعنيين وذوي العلاقة من القطاعين العام والخاص لتحديد أهم القضايا التي تواجه التنمية الحضرية في المنطقة وكان من أهمها: أولاً: عدم مقابلة الخدمات المقدمة لاحتياجات المواطنين، ثانياً: التعرف على وضع الخدمات الحالية ومدى توفرها وكفاءتها وسهولة الحصول عليها، ثالثاً: تحسين دخل الفرد وفرص العمل والحد من البطالة، رابعاً: المحافظة على البيئة. تلا ذلك تشكيل مجلس أعلى للمرصد الحضري برئاسة أمير المنطقة وعضوية الجهات الحكومية والخاصة المعنية بالتنمية في المدينة، ويتبع المرصد الحضري ثمانية مراصد حضرية محلية على مستوى المحافظات يرأسها المحافظ. ويهدف هذا المجلس إلى إعداد السياسات والإستراتيجيات المستقبلية لتطوير أعمال المرصد الحضري بالمنطقة، وتحديد القضايا والموضوعات ذات الأهمية التي يتبناها المرصد الحضري، واعتماد المؤشرات المقترحة من اللجنة التنفيذية ... إلخ. كما تم تشكيل اللجنة التنفيذية للمرصد الحضري لمناقشة المؤشرات الحضرية واقتراح الخطوات العملية لمعالجة المشكلات التي تبرز، ومتابعة بناء القدرات للعاملين على جمع وتحليل البيانات والمعلومات للخروج بالمؤشرات الحضرية المطلوبة. ويرتبط باللجنة التنفيذية مركز المرصد الحضري برئاسة أمين عام المرصد الحضري ويرتبط به المراصد الحضرية المحلية بالمحافظات وشركاء المرصد من

الإدارات الحكومية والخاصة، ويرتبط به فرق العمل والوحدات الفنية للمرصد الحضري.

ولقد عمل المرصد الحضري لمنطقة المدينة المنورة بالتنسيق وتوصيات خبراء مكتب الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد العربي لإنماء المدن على إنتاج (٦٩) مؤشراً حضرياً تمت على ثلاثة مراحل:

- المرحلة الأولى: مرحلة إنتاج المؤشرات المتاحة والتي تتوفر بياناتها مباشرة من مصادرها الأساسية.

- المرحلة الثانية: وهي مرحلة إنتاج مؤشرات الإدارات الحكومية والمجتمع المدني التي توفرت بياتها من مصادرها الأولية وبلغ عدد مؤشراتها (٣٤) مؤشراً حضرياً.

- المرحلة الثالثة: مرحلة إنتاج مؤشرات المسوح الميدانية والتي بلغ عددها (١٧) مؤشراً حضرياً[٢٢].

ولقد تم الانتهاء من ست دورات للمرصد الحضري لمنطقة المدينة المنورة بواقع سنتين لكل دورة تم خلالها إنشاء قاعدة بيانات للمرصد الحضري، وإصدار مجموعة من التقارير السنوية، وتدريب عدد من الكوادر البشرية الوطنية على عملية جمع وتحليل البيانات والمعلومات وإنتاج المؤشرات الحضرية. وقد حاز المرصد الحضري على الجائزة الأولى لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية في دورتها السابعة لعام ٢٠٠٧م – ١٤٢٨هـ، كما تم منحه جائزة الشرف للإنجاز المتميز والتي يمنحها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وذلك تقديراً للريادة التي أثبتها ولتميزه في مجال الرصد الحضري.

ولقد واجهت تجربة المرصد الحضري لمنطقة المدينة المنورة عدداً من التحديات التي تواجهها العديد من المراصد الحضرية في بداية مرحلة الإنشاء والتشغيل كما حددها مدير المرصد الحضري المهندس / محمد الفاروقي من عدم توفر بعض البيانات والمعلومات، وضعف التنسيق وتعاون بعض الجهات الحكومية والخاصة في توفير المعلومة الدقيقة وفي الوقت المحدد لها، وضعف الموارد البشرية الوطنية المتخصصة والمدربة في على عمل المرصد الحضري، وضعف الميزانيات المرصودة وقلة الدعم المالي لمشروع المرصد الحضري، وضعف تطبيق وتوظيف التقنيات الحديثة في عملية تبادل المعلومات مع الجهات المعنية وذوي الشأن .....إلخ[٢٤]

٤-٢-٢ المرصد الحضري لمدينة مكة المكرمة

كانت بداية فكرة المرصد الحضري لمدينة مكة المكرمة هي في عام ٢٠٠٨ م عندما عقد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNHABITAT) ورشة عمل بالتعاون مع بعض الخبراء العالميين والمحلين لمناقشة فكرة إنشاء

المرصد الحضري لمدينة مكة المكرمة بهدف رصد وتشخيص واقع التنمية الحضرية بالمدينة بحيث أن يتولى المرصد الحضري عملية جمع البيانات عن الحالة الحضرية في المدينة والانشطة السكانية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، والخروج منها بمؤشرات تعكس واقع التنمية الحضرية في المدينة، وتكون عبارة عن جهاز استشاري وداعم للقرار المحلي لمعدي الخطط والسياسات التنموية في المدينة. ويتكون المرصد الحضري لمدينة مكة المكرمة من أربعة مراصد نوعية وهي مرصد للحج، ومرصد للعمرة، ومرصد للعشوائيات، ومرصد للأحياء لمدينة مكة المكرمة.

ويهدف المرصد الحضري لمدينة مكة المكرمة إلى توفير مجموعة من مؤشرات كمية ونوعية تقدم قياساً لمتغيرات الأداء التنموي الاقتصادي والاجتماعي في المدينة بما يساهم في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، ومتابعة تحليل المؤشرات الحضرية وتحديثها بما يلائم خصوصية المجتمع المحلي بمدينة مكة المكرمة، ويتكون المرصد الحضري من مجلس أعلى يرأسه أمير المنطقة، ويمثل فيه جميع رؤساء الإدارات الحكومية والجهات الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في المدينة، ويتولى هذا المجلس تحديد القضايا ذات الأولوية للتنمية، واتخاذ القرارات بشأن اتجاهات عمل المرصد الحضري، واعتماد حزم المؤشرات، ومساندة المرصد الحضري في أداء مهامه. ويتبع للمجلس الأعلى مجلس تنفيذي يتولى متابعة عملية جمع البيانات وتحديد أساليب تصنيفها وتحليلها، وتحديد نطاق توزيعها. كما يتبع المجلس التنفيذي جهاز فني يتكون من متخصصين في الدراسات العمرانية، والدراسات السكانية والاجتماعية، والتحليل الإحصائي، ونظم المعلومات الحضرية، ويتولى وضع معايير وأساليب جمع ومعالجة البيانات والمعلومات وتدقيقها وإعداد المؤشرات الحضرية وربطها تقنياً بنظم المعلومات الحضرية.

ولقد عمل المرصد الحضري لمدينة مكة المكرمة وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إنتاج (٥١) مؤشراً حضرياً متفق عليها عالمياً، وهي الحد الأدنى لتشخيص الوضع الحضري لأي مدينة يضاف لها عدد كبير من المؤشرات الخاصة بمدينة مكة المكرمة، وهي مؤشرات متعلقة بالحج، ومؤشرات متعلقة بالعمرة، ومؤشرات متعلقة بالعشوائيات، ومؤشرات متعلقة بالأحياء السكنية، وقد بلغ عدد المؤشرات الحضرية للمرصد الحضري الرئيسي لمدينة مكة المكرمة والمراصد التابعة له أكثر من (٤٠٠) مؤشر حضري. وقد حصل المرصد الحضري لمدينة مكة المكرمة على جائزة الأيزو من ضمن أفضل عشرة مراصد حضرية حول العالم حسبت مؤشراتها الحضرية وفق معايير الأيزو المتفق عليها عالمياً[٢٥].

ولقد واجهت تجربة المرصد الحضري لمدينة مكة المكرمة عدد من التحديات التي تواجهها العديد من المراصد الحضرية في بداية مرحلة الإنشاء والتشغيل ومن أهمها كما حددها مدير المرصد الحضري المهندس / أحمد الخلاقي ضعف التعاون والتنسيق مع بعض الجهات الحكومية والخاصة في توفير البيانات والمعلومات المطلوبة والدقيقة وفي الوقت المحدد لها، وضعف الموارد البشرية الوطنية المتخصصة والمدربة في على عمل المرصد الحضري، وخصوصاً المتخصصين في المجال الفني لعمل المرصد الحضري من إحصائيين ومتخصصي تقنية معلومات، وتدني الدعم المالي لمشروع المرصد الحضري، وضعف اهتمام بعض المسؤولين في الأمانات بالمرصد الحضري وأهمية المؤشرات الحضرية لعملية دعم القرار وتوجيه السياسات والخطط والبرامج التنموية، وضعف تطبيق وتوظيف التقنيات الحديثة في عملية تبادل المعلومات والخبرات مع الجهات المعنية وذوي الشأن .... إلخ[٢٦].

٤-٢-٣ المرصد الحضري لمدينة الرياض

بدأت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض أول خطواتها لإنشاء وتشغيل المرصد الحضري لمدينة الرياض في عام ٢٠٠٩م، وذلك من خلال عقد ورشة عمل شارك فيها أكثر من خمسين من الجهات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني لتحديد متطلبات وآليات إنشاء وتشغيل المرصد الحضري، وتحديد البرنامج الزمني والخطوات المستقبلية لتشغيل المرصد الحضري. وفي عام ١٤٣٤هـ تم إقرار الهيكل التنظيمي للمرصد الحضري لمدينة الرياض الذي يتكون من مجلس ولجنة تنفيذية ومركز للمرصد الحضري. ويترأس مجلس المرصد الحضري أمير المنطقة وعضوية أربعة عشر عضواً ويتولى مجلس المرصد الحضري التالي: أولاً: إقرار القضايا ذات الأولوية في التنمية الحضرية، ثانياً: اتخاذ القرارات بشأن اتجاهات العمل في المرصد الحضري، ثالثاً: إقرار آليات تطوير الإستراتيجيات والسياسات والتقييم والمتابعة للمرصد الحضري، رابعاً: اعتماد التقارير الدورية للمراصد الحضرية والمؤشرات الحضرية. ويرتبط بمجلس المرصد الحضري اللجنة التنفيذية التي تتولى عملية إعداد مناهج وبرامج عمل المرصد الحضري، وتوفير البيانات والمعلومات للمرصد الحضري واعتماد صحة ودقة البيانات المقدمة من الجهات، وتحديد حزم المؤشرات الحضرية، وحضور ورش العمل والاجتماعات الدورية للمرصد الحضري. وتتبع اللجنة التنفيذية للمرصد الحضري مركز المرصد الحضري ويتكون من فرق العمل التي تقوم بمراجعة وتجميع البيانات، والإعداد لجدول أعمال اللجنة التنفيذية، والوحدات الفنية بالمرصد الحضري التي يتم من خلالها وضع منهجية اختيار مؤشرات الرصد

الحضري وآليات التحليل والمراجعة والتدقيق واختيار مجموعات المؤشرات وإعداد التقارير والتنسيق والمتابعة.

ولقد عمل المرصد الحضري لمدينة الرياض على إنتاج (٧٨) مؤشراً حضرياً، منها (٥١) مؤشراً حضرياً المتفق عليها عالمياً، و(٢٧) مؤشراً حضرياً محلياً تعكس خصوصية مدينة الرياض تم اختيارها بناءً على صلتها المباشرة بسياسات المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض. وتم تقسيم المؤشرات الحضرية إلى المحاور التالية: أولاً: محور مؤشرات الخلفية العامة، ثانياً: محور مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ثالثاً: محور مؤشرات البنية الأساسية، رابعاً: محور مؤشرات النقل، خامساً: محور مؤشرات المسكن الملائم، سادساً: محور مؤشرات إدارة البيئة، سابعاً: محور مؤشرات الإدارة المحلية[٢٧].

ولقد واجهت تجربة المرصد الحضري لمدينة الرياض الكثير من التحديات كما أوضحها المسئول عن المرصد الحضري المهندس / عبدالرحمن السلطان من أهمها أن فكرة المرصد بدأت في عام ٢٠٠٠م عندما أسندت الهيئة العليا لمدينة الرياض لخبراء المعهد العربي لإنماء المدن عمل دراسة لإنشاء وتشغيل المرصد الحضري لمدينة الرياض، لكن لم يتم البدء في الخطوات العملية لإنشاء وتشغيل المرصد الحضري إلا في عام ٢٠٠٩م نظراً لعدم إدراك واهتمام بعض المسئولين والمعنيين بهذا الموضوع أهمية المرصد الحضري في عملية دعم القرار المحلي وتوجيه السياسات والخطط والبرامج التنموية في المدينة. كما عانى المرصد من صعوبة الحصول على بعض البيانات والمعلومات الدقيقة من بعض الجهات الحكومية والخاصة وفي الوقت المحدد لها مما ينعكس سلباً على إنتاج المؤشرات الحضرية في الوقت المحدد لها وعلى دقة بعض المؤشرات التي لا تتوفر لها المعلومات الدقيقة، وضعف في الموارد البشرية الوطنية المتخصصة والمدربة العاملة في مركز المرصد الحضري. كما أوضح أن آلية الحصول على البيانات والمعلومات من الجهات تتم من خلال ضوابط الاتصال في تلك الجهات والتقارير الدورية التي تصدرها بعض الجهات، أو المسوح الميدانية للمعلومات غير المتوفرة لدى الجهات المعنية، وأن عملية تبادل المعلومات والخبرات تتم من خلال الوسائل التقليدية من خلال المخاطبات والتقارير الدورية التي تنشرها المراصد الحضرية[٢٨].

٥- وصف وتحليل التجارب الدولية مقارنة بتجربة المملكة العربية السعودية

يتضمن هذا الجزء من البحث استعراضاً لتجارب بعض الدول العربية والعالمية في مجال إنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية والمؤشرات الحضرية وآلية جمع وتحليل البيانات والمعلومات

ومقارنتها بتجربة المملكة العربية السعودية، وفيما يلي عرض لبعض التجارب العربية والعالمية في مجال إنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية التي عملت على إنشاء مراصد حضرية ولديها مؤشرات حضرية. وتختلف التجارب في نواحٍ كثيرة أهمها الاستمرارية، والقدرة على أداء المهمة الأساسية للمرصد الحضري في مساعدة المسؤولين وصناع القرار في مجال التنمية الحضرية، ومستوى المرصد الحضري، وارتباطه التنظيمي، والقضايا الرئيسية التي يركز عليها المرصد الحضري.

٥-١ التجارب العربية

يتناول هذا الجزء استعراضاً لبعض التجارب العربية في مجال إنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية الوطنية والمحلية واستنباط المؤشرات الحضرية وآلية جمع البيانات والمعلومات والتحديات التي تواجهها ولقد تم اختيار الدول التي لها السبق والتميز في هذا المجال وكذلك الشبيه بتجربة المملكة مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى التي لم تعمل بعد على إنشاء مراصد حضرية أو التي ما زالت التجربة في بدايتها وفيما يلي عرض لبعض هذه التجارب:

٥-١-١ التجربة المصرية

بدأ العمل على إنشاء المرصد الحضري الوطني منذ مؤتمر إسطنبول – بتركيا في عام ١٩٩٦م والتقرير الذي أوصى جميع الدول ومسئولي المدن المشاركة بالعمل على إنشاء مراصد حضرية تقوم على رصد وتيرة التحضر في هذه الدول. إذ تم في البداية العمل على إنشاء المرصد الحضري الوطني بالهيئة العامة للتخطيط العمراني على شكل إدارة صغيرة بمسمى إدارة المرصد الحضري، ثم تحولت لاحقاً إلى إدارة عامة للمرصد الحضري بالهيئة تشرف على جميع المراصد الحضرية بالأقاليم والمحافظات والمدن. في البداية تم العمل على إنشاء مراصد حضرية في الأقاليم الاقتصادية السبعة بجمهورية مصر العربية، تلا ذلك إنشاء مراصد حضرية في بعض المحافظات السبعة والعشرين والمدن في جمهورية مصر العربية وعددها (٢٣١) مدينة.

ويرأس رئيس الهيئة العامة للتخطيط العمراني مجلس المرصد الحضري الوطني، ويرأس مديري الإدارات المركزية للأقاليم ومحافظي المحافظات مجالس المراصد الحضرية على المستوى المحلي، ويشرفون على جميع الجهات الخدمية في الأقاليم والمحافظات[٢٩].

وفي ضوء التوجهات العالمية وتوصيات الاجتماعات العربية والإقليمية والعالمية بأهمية إنشاء المراصد الحضرية على الصعيدين الوطني والمحلي، وكذلك أهمية إعداد المؤشرات الحضرية، فقد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بجمهورية مصر العربية بإعداد المؤشرات الحضرية الوطنية ومتابعتها

لتكون نواة لإنشاء المرصد الحضري الوطني. وقد عملت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بدراسة منظومة المرصد الحضري الوطني المتفرع منه المراصد الإقليمية والمراصد المحلية، وتم تحديد المهام الأولية للمرصد الحضري الوطني فيما يلي:

١- وضع خطة عمل لإنشاء المراصد الحضرية والإقليمية والمحلية.

٢- تدريب الكوادر المحلية ورفع كفاءة العاملين بالمرصد.

٣- إعداد وتحليل المؤشرات الحضرية ومتابعتها وتطويرها بما يلائم خصوصية المجتمع المحلي.

٤- رصد وقياس كفاءة السياسات التنموية الوطنية والمحلية من خلال المؤشرات الحضرية التي يتم تطويرها لتحقيق هذا الغرض.

٥- تنظيم دورات ولقاءات تشاورية مع الشركاء، وتنظيم لقاءات دورية (محلية وعربية).

٦- ربط العمل بين المراصد المحلية مع كل من المراصد الإقليمية والمرصد الوطني، وكذلك ربط المرصد الحضري الوطني بالمرصد الحضري العالمي.

٧- إعداد التقارير والنشرات الدورية[٣٠].

وقد قام المرصد الحضري الوطني بعقد مجموعة من الدورات التدريبية، وإعداد وتطوير المؤشرات الحضرية وتبادل الخبرات عن طريق إعداد وتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية بالتعاون مع المراصد الحضرية المحلية، وكذلك تبادل الخبرات الدولية على المستوى العربي والعالمي. ومن أبرز المشكلات التي واجهت إعداد المؤشرات الحضرية عدم توفر البيانات بصورة تفصيلية، وعدم وجود منهجية للربط بين المصادر المتعددة للبيانات، بالإضافة إلى عدم ملاءمة بعض المؤشرات العالمية للظروف الاجتماعية.

ولقد أقيمت أول ندوة علمية حول المراصد الحضرية للدول العربية بجمهورية مصر العربية في مطلع عام ١٩٩٨م تحت رعاية الهيئة العامة للتخطيط العمراني. وفي عام ١٩٩٩م كلفّت الهيئة بإعداد المؤشرات الحضرية الوطنية لمصر، وفي عام ٢٠٠١م قام المعهد العربي لإنماء المدن بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بدعم فني لمدينة طنطا لإنشاء مرصدها الحضري.

وفي عام ٢٠٠٨م ووفقاً لقانون البناء منحت الهيئة مسؤولية تطوير المؤشرات العمرانية وتحديثها بالتنسيق مع مراكز المعلومات على المستويات التخطيطية المختلفة. وفي عام ٢٠٠٩م صدر قرار وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية بشأن تنظيم المراكز الإقليمية للتخطيط والتنمية العمرانية التابعة للهيئة العامة للتخطيط العمراني بتأسيس وحدة للمرصد الحضري بكل مركز إقليمي. وهكذا انتشرت

المراصد الحضرية بالمدن المصرية تحت رعاية الهيئة العامة للتخطيط العمراني[٢٩].

٥-١-٢ التجربة الأردنية

بدأت التجربة من خلال المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بتطبيق برنامج المؤشرات الإسكانية لاستعماله في مراقبة ورصد قطاع الإسكان في المملكة، ولتنفيذ توصيات الإستراتيجية الوطنية للإسكان. وقد أنتجت المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري تلك المؤشرات منذ عام ١٩٩٣م لمدينة عمان الكبرى وذلك بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وركزت المؤسسة على ١٠ مؤشرات إسكانية رئيسية تقييس التغيرات الأساسية في مجال العرض والطلب والتمويل للمساكن. وتسعى المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري لتعميم برنامج المؤشرات الحضرية والإسكانية ليصبح برنامجاً وطنياً تشارك به كافة الجهات واستخدامه أداة لبناء قاعدة معلومات المدن ولتقييم أداء قطاعات التنمية المختلفة بها، ومن أهم أهداف المرصد الحضري تحديد وجمع المؤشرات، وتطوير قاعدة بيانات تسمح بالتحليل، ومساعدة الدول الأخرى في استخدام وتطوير برنامج المؤشرات الحضرية. كما تم وضع المعايير التي تم اختيار وتحديد المؤشرات الحضرية بناءً عليها وهي (الأهمية، والشمولية، والأولوية، وسهولة الفهم، واقتصادية التكلفة، والقابلية للقياس، والحساسية لتغيير الظروف، وعدم الغموض، والاستقلالية). كما تم تحديد الفئات المستخدمة للمؤشرات من سكان المدن ومنتجي الخدمات والجهات المعنية بخدمات البنية التحتية والحكومات المحلية وإدارات المدن والقطاع الخاص والمؤسسات التمويلية والمنظمات غير الحكومية[٣١].

اعتمدت التجربة الأردنية على المشاورات والاجتماعات مع الخبراء في بناء المؤشرات حيث تم دمج نظام مؤشرات الإسكان بالمؤشرات الحضرية واختزلت القائمة من (١٥٠) مؤشراً حضرياً إلى (٤٦) مؤشراً حضرياً وقسمت المؤشرات إلى ثلاثة أقسام رئيسية، حيث تمثل مؤشرات البيانات الأساسية (٩) مؤشرات، والمؤشرات الحضرية تمثل (٢٧) مؤشراً، ومؤشرات الإسكان تمثل (١٠) مؤشرات، واعتبرت هذه المجموعة الأخيرة من المؤشرات مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات للمقارنة بين المدن. وقد قام المرصد الحضري بوضع الهرم المعلوماتي الذي يبدأ بالبيانات في قاعدته وينتهي بالمعايير في قمته مروراً بالإحصاءات والمؤشرات. وقام بتقسيم المؤشرات إلى جزأين، يتضمن الجزء الأول برنامج المؤشرات الإسكانية والجزء الثاني يتضمن برنامج المؤشرات الحضرية، وقد استهدف برنامج مؤشرات الإسكان رصد ومراقبة قطاع الإسكان، وحددت مصادر معلومات تلك المؤشرات في نوعين رئيسين:

١- معلومات دورية سنوية.

٢- معلومات تتغير بشكل تدريجي ولكن في مدى زمني أطول، يكون مصدرها عادةً التعدادات أو المسوح الميدانية المتخصصة.

ومن أهم الصعوبات المتعلقة بالمؤشرات الإسكانية التي واجهات التجربة الأردنية جمع المعلومات المتعلقة بالمساكن غير المرخصة، وصعوبة حساب المؤشرات المتعلقة بالتغير في قيمة الأراضي السكنية، وأيضاً توفر بعض البيانات على المستوى الوطني وعدم توفرها على مستوى المدن كمدينة عمان الكبرى، وعدم وجود البيانات وفق التعريف المحدد للمؤشرات المطلوبة.

أما بالنسبة لبرنامج المؤشرات الحضرية الذي بدأ في عام ١٩٩٥م، فقد استهدف تطوير وانتقاء المؤشرات العالمية (٥١ مؤشراً) للمساهمة في إعداد السياسات العامة للتنمية الحضرية، كما تم تطوير مجموعة من المؤشرات الشاملة والتي تضم (٧٥) مؤشراً كبدائل للمؤشرات الأساسية، ونتيجة للدراسات التحليلية تم الاتفاق على (٤٦ مؤشراً رئيسياً) كحد أدنى مطلوب رصده. واعتمدت مصادر البيانات على التقارير والإحصاءات السنوية والأبحاث العلمية، ومن أبرز الصعوبات التي واجهت برنامج المؤشرات الحضرية بشكل عام ما يلي:

١- عدم توفر البيانات لحساب بعض المؤشرات.

٢- عدم التحديث المستمر للبيانات مما يصعب معه تحديث المؤشرات.

٣- عدم توفر البيانات على مستوى المدن ومن ثم اللجوء إلى التقديرات الإحصائية.

٤- عدم توفر بعض المؤشرات المطلوبة لنقص البيانات والمعلومات الأساسية لحساب المؤشر موزعة حسب النوع.

٥-١-٣ التجربة البحرينية

أقامت مملكة البحرين المرصد الحضري الوطني عام١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، حيث نظمت وزارة شئون البلديات والزراعة في المملكة بالتعاون مع المعهد العربي لإنماء المدن ورشة عمل تدريبية شارك فيها عدد من الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بعنوان إنشاء وتشغيل المراصد الحضرية، واستعرضت الورشة المفهوم العلمي والمؤسسي للمراصد الحضرية والفرق بين الإحصاءات والمؤشرات، بالإضافة إلى شرح كيفية استخدام المؤشرات في عمليات الإدارة الحضرية ومؤشرات التمويل البلدي ومناقشة الدور التشاركي للمراصد الحضرية في مراحل الإنشاء والتشغيل، وكانت هذه الورشة التدريبية نقطة انطلاق دولة البحرين لإنشاء مرصدها الحضري.

كان الهدف الرئيسي لبرنامج المؤشرات الحضرية في التجربة البحرينية هو توسيع قاعدة المعلومات

لتطوير السياسات المساعدة في اتخاذ القرار من أجل تحسين أحوال المعيشة لسكان الحضر بالمملكة، بالإضافة إلى مجموعة الأهداف التالية:

١- تعريف واختيار المؤشرات الحضرية لقياس الأداء والتقدم في القطاع الحضري.

٢- تطوير القدرات البشرية لأصحاب المصلحة الرئيسيين في البحرين.

٣- وضع إطار مؤسسي لبرنامج المؤشرات الحضرية بمملكة البحرين.

وتبلور دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول دعم مجهودات حكومة البحرين لتحقيق هذه الأهداف في عدد من الأنشطة التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة ببرنامج المؤشرات الحضرية وتلخصت أهم هذه الأنشطة فيما يلي:

١- دعم التخطيط الإقليمي.

٢- تطوير المستوطنات البشرية القائمة والحديثة.

٣- مساعدة وزارة الصحة.

٤- المساعدة في إعداد خطة استعمالات الأراضي الوطنية البحرينية.

٥- إنشاء قاعدة بيانات للتنمية البشرية المستدامة وتفعيلها.

٦- دعم مشروعات المياه والبيئة بمملكة البحرين[٣٢].

ولقد واجه المرصد الحضري في مملكة البحرين الكثير من التحديات تتلخص في عدم المقدرة على استدامة وصيانة استقلالية المرصد الحضري. ومن هنا تأتي أهمية استدامة مؤسسية المرصد وضرورة وضع آلية للتحديث المستمر لتساعد صانعي القرار في رؤية الواقع ورسم سياسات المستقبل ومتابعة التنفيذ لها.

٥-١-٤ تجربة إمارة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة

تم إنشاء المرصد الحضري في إمارة دبي حديثاً في عام ٢٠٠٣م وتم ربطه بالأمانة العامة للمجلس التنفيذي التابع لحكومة إمارة دبي، وهو عبارة عن جهاز أساسي لدعم وتوجيه القرارات التنموية في الإمارة، ويرأس هذا المجلس سمو ولى العهد وتشارك فيه جميع الجهات الحكومية التابعة لإمارة دبي، ويعتبر هذا الجهاز أعلى سلطة تنفيذية معنية بالتنمية الحضرية في الإمارة.

ويتولى المرصد الحضري بإمارة دبي جمع البيانات وتحليلها ومن ثم إنتاج المؤشرات التي يحددها المجلس التنفيذي كقضايا أساسية للتنمية الحضرية في الإمارة والمتعلقة بشكل أساسي بقياس الأداء في القطاعات التنموية المختلفة في الإمارة ومن ثم متابعتها وتقييمها وتقويمها، ومن ثم الاخذ بها فيما يتعلق بوضع السياسات وخطط التنمية الحضرية في الإمارة. أما عدد المؤشرات التي يتم رصدها وإنتاجها ليس كبيراً إنما

يركز بشكل أساسي على القطاعات التنموية التي ترى حكومة دبي أنها القضايا الرئيسية للتنمية الحضرية في الإمارة. ولقد بدأت حكومة دبي حديثاً برصد وقياس عدد من المؤشرات المتعلقة بالرضا والسعادة للمواطنين عن الخدمات التي تقدمها الإمارة وكذلك قياس مؤشرات الازدهار وإنتاجية المدينة وهذه من القضايا الرئيسية الحديثة التي يركز عليها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية[٣٣].

أما آلية تبادل المعلومات بين الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بتوفير البيانات والمعلومات فتتم في أغلبها إلكترونياً بحكم أن أغلب هذه الجهات ممثلة في الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي.

٥-٢ التجارب العالمية

يتناول هذا الجزء استعراضاً لبعض التجارب العالمية التي لها السبق والمتميزة في مجال إنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية الوطنية والمحلية واستنباط المؤشرات الحضرية والقريبة من تجربة المملكة العربية السعودية والتي يمكن أن يستفاد منها في تطوير وتحسين المراصد الحضرية في المملكة وفيما يلي عرض لبعض هذه التجارب:

٥-٢-١ تجربة مدينة فانكوفر (كندا)

يعتبر المرصد الحضري بمدينة فانكوفر بمقاطعة بريتش كولمبيا من أقدم وأفضل المراصد الحضرية في بداية إنشاء وعمل المراصد الحضرية. إذ تم التفكير في إنشاء هذا المرصد بعد انعقاد المؤتمر الذي تم تنظيمه من قبل البنك الدولي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتفعيل أجندة الموئل الأول الذي عقد بمدينة فانكوفر بمقاطعة بريتش كولمبيا بكندا في عام (١٩٧٦م). وكان هدف أجندة الموئل الأول هو تمكين المؤسسات الحكومية من إدارة قطاع الإسكان وتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالعرض والطلب لسوق الإسكان. وفي عام ١٩٨٩م أنشأ البنك الدولي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية برنامج مؤشرات قطاع المأوى. ومنذ ذلك الوقت بدأت مجموعة من أصحاب المصالح من مؤسسات المجتمع المدني والأكاديميين بالاجتماع لتحديد المؤشرات المطلوبة المتعلقة بتأمين المأوى المناسب لسكان المدينة والعمل على جمعها وتصنيفها وتحليلها واستنباط المؤشرات الحضرية منها. كانت بداية عمل المرصد بداية بسيطة جداً من خلال الجهود الذاتية لبعض المهتمين من الأكاديميين والطلاب في كلية الدراسات الحضرية بجامعة سيمون فريزر الخاصة بمدينة فانكوفر وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني برصد وجمع بعض البيانات والمعلومات المتعلقة بسوق الإسكان في المدينة. وبعد زيادة حجم العمل وزيادة عدد المؤشرات المطلوبة تم تشكيل إدارة بمسمى إدارة المرصد الحضري في كلية الدراسات الحضرية بالجامعة.

وعملت هذه الإدارة على جمع وتحليل البيانات والمعلومات عن البيئة الحضرية والسكان في مقاطعة بريتش كولمبيا وذلك بهدف قياس مستوى الرفاه وتحسين مستوى المعيشة لسكان المدن في المقاطعة. كان التركيز في بداية عمل المرصد على مؤشرات المأوى المناسب، ثم بعد ذلك تطورت لتشمل مؤشرات متعلقة بالبيئة والنقل والنقل العام وممرات المشاة وركوب الدراجات ومستوى البنية التحتية .... إلخ. بقي المرصد نشطاً ونموذجاً يحتذى به في عملية الرصد وجمع وتحليل البيانات والمعلومات وإنتاج المؤشرات وفق منهجية علمية دقيقة بحكم أن العاملين في المرصد هم من المتخصصين والمهتمين. كما يرتبط بهذا المرصد ٢٩ بلديةً في المقاطعة وعدد من المراصد الحضرية العالمية بهدف مقارنة المؤشرات بين هذه المدن وقياس مستوى التقدم وتبادل المعلومات والخبرات في معالجة المشكلات المتعلقة بالبيئة الحضرية. ومع مرور الوقت بدأ الاهتمام والدعم المالي والمؤسسي بالمرصد من قبل الجهات الحكومية وأصحاب المصالح من مؤسسات المجتمع المدني يتلاشى، وكذلك التعاون في توفير البيانات والمعلومات المطلوبة في الوقت المحدد، وكذلك عدم الأخذ بنتائج المؤشرات التي تم رصدها. كل ذلك أسهم في ضعف وتلاشي دور المرصد إلى أن أصبح المرصد الآن إدارة صغيرة بكلية الدراسات الحضرية بجامعة سيمون فريزر يعمل به عدد محدد من الطلاب المهتمين بالكلية ورئيسة المرصد وهي أكاديمية متخصصة بالدراسات الحضرية. ويعزى سبب عدم استدامة المرصد لارتباطه التنظيمي بالجامعة وهي جهة بحثية استشارية، إذ لا يوجد لديها أي سلطة تنفيذية أو قدرة على اتخاذ القرار ووضع السياسات والخطط للتنمية الحضرية في المدينة[٣٤].

٥-٢-٢ تجربة مدينة تورنتو (كندا)

بدأ المرصد الحضري بمدينة تورنتو بمقاطعة أونتاريوا بكندا في عام ٢٠٠٤م وكانت البداية متواضعة وبجهود ذاتية بسيطة من فريق عمل مصغر في جامعة تورنتو عمل على جمع بعض البيانات والمعلومات الأساسية التي تقيس مستوى التنمية في المقاطعة. تلا ذلك تشكيل إدارة صغيرة بجامعة تورنتو بمسمى إدارة المرصد الحضري لمدينة تورنتو تعمل على جمع البيانات والمعلومات لقياس مستوى التقدم في توفير الخدمات وتحقيق الرفاه الاجتماعي للمواطنين. تطور عمل المرصد وبدعم من حاكم ولاية أونتاريوا، وتطور عمل المرصد وتوسع وزاد عدد المؤشرات التي يجمعها عن كامل المقاطعة التي بها عدد من المحافظات وليس فقط مدينة تورنتو، وتحولت إدارة المرصد الحضري إلى معهد لبيانات المدن يرتبط به أكثر من ٥٥ مدينة حول العالم ويجمع مؤشرات متفق عليها بين هذه المدن بهدف المقارنة وتبادل الخبرات. وفي عام

٢٠١٤ في أثناء انعقاد المؤتمر الدولي الأول لبيانات المدن بمدينة تورنتو تم تدشين المجلس العالمي لبيانات المدن ليحل محل معهد بيانات المدن، والذي ترتبط به أكثر من ٢٥٥ مدينةً حول العالم تنتج عدداً من المؤشرات وعددها (٤٦) مؤشراً حضرياً تغطي أغلب المحاور الرئيسية المتعلقة بالتنمية الحضرية وفق معايير الأيزو ويتم المقارنة وتبادل المعلومات وتحديثها بين هذه المدن وفق إطار زمني محدد. وتتم عملية تبادل البيانات والمعلومات بين هذه المدن من خلال شبكة تقنية متطورة تمكن كل مدينة عضو في هذا المجلس الاطلاع على نتائج المؤشرات للمدن الأخرى، وكذلك الاطلاع على آلية تحديد القضايا الرئيسية للتنمية الحضرية في المدينة، وكذلك السياسات التي تم اتباعها للتعامل مع هذه القضايا. ولا زال هذا المجلس أحد أنشط الجهات المعنية بالرصد الحضري وتبادل الخبرات وتطوير القدرات المتعلقة بالرصد الحضري على المستوى العالمي. ويعزى نجاح هذا المجلس إلى توفر الدعم المؤسسي والمالي من قبل الحكومة المحلية للمقاطعة وترؤس حاكم مقاطعة أونتاريوا لهذا المجلس[٣٥].

٣-٢-٥ التجربة المكسيكية

تجربة دولة المكسيك مشابه إلى حد ما لتجربة المملكة إذ يوجد في دولة المكسيك جهاز وطني يعني بجمع وتحليل البيانات والمعلومات على المستوى الوطني مثله مثل الهيئة العامة للإحصاء في المملكة، وكذلك يوجد هناك عدد من المراصد الحضرية التي تم إنشاؤها حديثاً في الأمانات والبلديات والحكومات المحلية ويعمل كل مرصد على حدة بدون أي جهاز مركزي منظم لنشاطه ويضع المؤشرات التي يراها مناسبة له، ويرصد ما يتوفر له من معلومات كما هو الحال في وضع المراصد الحضرية في المملكة العربية السعودية، مع الفارق في أن المراصد الحضرية في دولة المكسيك تدار وتشغل من خلال الجهود الذاتية للعاملين بالجهاز الحكومي أو البلدي نفسه، في حين أن المراصد الحضرية في المملكة تدار وتشغل من خلال عقود استشارية[٣٦].

ومن أمثلة المراصد الحضرية المحلية في دولة المكسيك المرصد الحضري بمدينة كيهيمي وهو مرصد حضري حديث تم إنشاؤه من قبل الحكومة المحلية بالمقاطعة ويشرف هذا المرصد على جميع الخدمات التي تقدمها البلدية وينتج هذا المرصد عدداً من المؤشرات لقياس أداء البلدية في مستوى تقديم هذه الخدمات ومن ثم الاستفادة من هذه المؤشرات في وضع السياسات والخطط للتنمية الحضرية في المدينة. يقع المرصد الحضري في البلدية المحلية لمدينة كيهيمي في إدارة خاصة بمسمى إدارة المرصد الحضري، وينتج هذا المرصد عدداً من المؤشرات الحضرية ويحصل المرصد على بيانته من الجهات المحلية المعنية بتوفير هذه البيانات والمعلومات ولا

يوجد أي مشكلة في الحصول على المعلومات بحكم أن رئيس البلدية هو الحاكم الإداري المحلي في المدينة ويشرف على جميع الخدمات في المدينة. ويتم تبادل البيانات والمعلومات بشكل آلي بين الجهات ذات العلاقة.

كما يوجد المرصد الحضري للحكومة الإقليمية لمقاطعة غوادالاخارا، وهذا المرصد هو مرصد إقليمي على مستوى المقاطعة أو المنطقة ويرصد عدداً من المؤشرات المحلية عن بعض المدن الصغيرة في المقاطعة وبعض المؤشرات الإقليمية المتعلقة بالتنمية الإقليمية في المقاطعة. ويرأس المرصد الحضري مجلس على مستوى المقاطعة يرأسه الحاكم الإداري للمقاطعة، ويرتبط المرصد الحضري بالحكومة المحلية بالمقاطعة ويحصل على بياناته ومعلوماته من المصادر المحلية أو المصادر الوطنية للمعلومات[٣٧].

ويهدف هذا المرصد إلى تطوير وتنمية البيئات الحضرية في المقاطعة ويرتبط هذا المرصد بشبكة المراصد العالمية وينتج عدداً من المؤشرات المتوافقة مع المعايير العالمية.

٥-٢-٤ التجربة اليابانية

يعد المرصد الحضري الياباني الوطني حديثاً وهو جزء من شبكة المراصد الحضرية العالمية والذي تم بمبادرة من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ويهدف المرصد الحضري إلى إبراز التفاوت والتباين في الموارد الحضرية في اليابان من خلال ثلاثة محاور أساسية، وهي البحث والتطوير، التعليم والتدريب، السياسات وبرامج التنمية، وعليه فقد تم تحديد ثلاث وظائف أساسية للمرصد الحضري الوطني وهي:

١- تطوير آلية التراكم المعلوماتي بما يتضمنه ذلك من جمع وتحليل البيانات ووضعها في شكل حزم، بالإضافة إلى نشر المعلومات.

٢- دعم البحوث والمواد التدريبية من خلال تنظيم دورات تدريبية وندوات ومؤتمرات.

٣- تسهيل أنشطة التعليم والتطوير المعرفي بهدف بناء القدرات البشرية.

بادر المرصد الحضري الياباني الوطني بأنشطة تهدف إلى إلقاء الضوء على قضايا ومشاكل المناطق الحضرية، وتضمن ذلك تعريف التحديات الرئيسية التي تواجه المناطق الحضرية باليابان، كما تم تطوير سلسلة من الأدوات والإستراتيجيات التي يمكن أن تستخدم في تحليل الموقف المحلي وتطوير حلول ابتكارية للمشكلات، كما تم أيضاً دعم عمليات صنع القرار والموارد الضرورية لتسهيل تلك العملية.

وفي سبيل تحقيق أهدافه طور المرصد الحضري الياباني الوطني سلسلة من المؤشرات التي تغطي المجالات التالية: بناء القدرات، موارد الطاقة،

النقل المستدام، الحكم المحلي الحضري، تقييم الآثار البيئية، الأجندة المحلية للقرن الواحد والعشرين، السياسة الاقتصادية، موارد المياه، ومؤشرات إدارات خدمية أخرى[٣٨].

٥-٢-٥ التجربة الأرجنتينية

تم إنشاء المرصد الحضري الوطني بالأرجنتين عام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م وتحددت مهمة المرصد كمركز للأفكار الإبداعية والحلول الذكية وتحليل وتقييم وفهم المؤشرات الحضرية في الدولة، وترأس رئيس الدولة افتتاح المرصد عند بداية تشغيله، وتضمنت خطة عمل المرصد أربعة برامج رئيسية تتركز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التنمية المؤسسية والثقافية، ويعمل المرصد لتكامل هذه البرامج معاً، ويقوم المرصد بتدريب الطلاب في عمليات جمع البيانات لقياس رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة، وقام المرصد بإنشاء موقع مزدوج اللغة لإمداد المستفيدين بالمعلومات فيما يتعلق بالتنمية الحضرية في الأرجنتين.

ويشارك في تمويل برامج عمل المرصد مؤسسة فورد وبعض المانحين من القطاع الخاص، كما قام المرصد بعقد العديد من الندوات وورش العمل في مجالات التنمية الحضرية حضرها العديد من شركاء التنمية. وتتضمن أنشطة المرصد أربعة مجالات رئيسية:

١- مجموعة الأنشطة الاقتصادية.

٢- مجموعة إصدار الكتب والوثائق.

٣- مجموعة تقديم الدعم الكامل للدراسات والبحوث والدعم الفني وبناء القدرات.

٤- مجموعة تقييم أداء الخدمات العامة.

ويتضمن الهيكل التنظيمي للمرصد الحضري، المجلس الأعلى الأرجنتيني للمرصد الحضري، والعاملين بالمرصد والمشروعات المدرجة بخطة المرصد، وبعض الاستشاريين[٣٧].

ويرى بعض المختصين أن هذه التجربة للمرصد الحضري الوطني الأرجنتيني التي ترأس فيها رئيس الدولة افتتاح المرصد هي من أنجح التجارب الحديثة في إنشاء المراصد الحضرية الوطنية

وذلك لتوفر الدعم السياسي والمؤسسي والمالي لهذا المرصد.

جدول ١. الارتباط التنظيمي ومستوى التشغيل وعدد المؤشرات الحضرية وآلية جمع وتحليل البيانات وتبادل المعلومات والخبرات للتجارب العالمية مقارنة بتجربة المملكة العربية السعودية.

العنصر / الدولة	الارتباط التنظيمي		مستوى التشغيل			عدد المؤشرات		آلية جمع البيانات		آلية تحليل البيانات		تبادل المعلومات والخبرات	
	مركزي	إقليمي/محلي	وطني	إقليمي	محلي	محدد	غير محدد	تقليدية	غير تقليدية	دقيقة	غير دقيقة	متاحة الكترونيا	غير متاحة الكترونيا
التجارب العربية													
المملكة العربية السعودية		√		√	√	√		√		√			√
مصر	√	√	√	√	√		√	√			√		√
الأردن	√	√	√	√		√		√			√		√
البحرين	√	√	√	√			√	√			√		√
إمارة دبي		√		√		√			√	√		√	
التجارب العالمية													
تورنتو- كندا		√		√	√	√			√	√		√	
فانكوفر- كندا		√		√	√	√			√	√		√	
المكسيك		√		√	√		√		√	√		√	
اليابان	√		√			√			√	√		√	
الارجنتين	√		√				√		√	√		√	

المصدر: الباحث.

يتضح من جدول المقارنة رقم (١) ما يلي:

أولاً: تختلف جهة الارتباط للمراصد الحضرية من دولة إلى أخرى – وفي تجارب معظم الدول العربية ترتبط المراصد بالوزارات والجهات المركزية المعنية بالتخطيط والتطوير الحضري للمدن، في حين أن تجارب المراصد الحضرية في بعض الدول العالمية ترتبط المراصد الحضرية بجهات مختلفة منها من يرتبط ببعض الجهات الأكاديمية أو الجهات الخاصة وتكون معظم هذه المراصد محلية وإقليمية مستقلة ومرتبطة مباشرةً بالمرصد الحضري العالمي بمدينة نيروبي بكينيا، أما تجربة المملكة لقد تم إنشاء وتشغيل معظم المراصد الحضرية من خلال التعاقد مع مكاتب استشارية متخصصة، وبعضها تم بالتعاون مع المرصد الحضري العالمي وبعض

المنظمات الإقليمية المتخصصة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN HABITAT)، والمعهد العربي لإنماء المدن وكمثال على ذلك المرصد الحضري لأمانة منطقة المدينة المنورة، والمرصد الحضري لأمانة منطقة مكة المكرمة، والمرصد الحضري لأمانة محافظة جدة وتعد هذه المراصد الحضرية متميزة وحصلت على بعض الجوائز العالمية في مجال الرصد الحضري وإنتاج المؤشرات الحضرية.

ثانياً: إن مستوى التشغيل للمراصد الحضرية يختلف من دولة إلى أخرى بعضها أنشأ مراصد حضرية على جميع المستويات المحلي والإقليمي والوطني، والبعض الآخر أنشأ مراصد حضرية على المستوى المحلى والإقليمي، أو المستوى الإقليمي أو المستوى الوطني، في حين أن تجربة المملكة تشير إلى أن إنشاء وتشغيل المراصد الحضرية تم أولاً على المستوى المحلي والإقليمي، وحديثاً تم إنشاء المرصد الحضري الوطني.

ثالثاً: تختلف الاهتمامات في عملية الرصد واستنباط المؤشرات الحضرية التي يرصدها كل مرصد من مرصد إلى آخر وحسب مستوى وخصوصية كل مدينة ومنطقة، لكن بشكل عام تعمل أغلب المراصد الحضرية على عدد محدد من المؤشرات لا تتجاوز (٥١) مؤشراً حضرياً متفق عليها عالمياً أما المراصد الحضرية في أغلب الدول العربية، وكذلك تجربة المراصد الحضرية في المملكة العربية السعودية التي ترصد المؤشرات الحضرية المتفق عليها عالمياً وعددها (٥١) مؤشراً حضرياً بالإضافة إلى عدد من المؤشرات الإضافية الخاصة بكل مدينة أو منطقة.

رابعاً: آلية جمع البيانات والمعلومات تتبع الطرق التقليدية من خلال ضوابط الاتصال والتقارير والإحصاءات الدورية في أغلب المراصد الحضرية في الدول العربية باستثناء المرصد الحضري لإمارة دبي وإلكترونياً من خلال وسائل الاتصال الحديثة وتطبيق التقنيات الحديثة في أغلب المراصد الحضرية العالمية.

خامساً: تبادل المعلومات ومقارنة المؤشرات في أغلب المراصد الحضرية في الدول المتقدمة تتم آلياً ومتاحة من خلال شبكات تقنيات المعلومات الحديثة، أما عملية تبادل المعلومات ومقارنة المؤشرات في معظم المراصد الحضرية في الدول العربية، وكذلك في تجربة المملكة العربية السعودية تتم بالطرق التقليدية وعملية الحصول عليها صعبة من خلال ضباط الاتصال والمراسلات مع الجهات المعنية وهي غير متاحة إلكترونياً.

سادساً: تختلف قوة المرصد الحضري في عملية دعم القرار من دولة إلى أخرى ومن مدينة إلى أخرى، وبشكل عام بعض المراصد الحضرية في بعض الدول المتقدمة تعمل بشكل فعال في عملية دعم القرار المحلي وتوجيه الخطط والسياسات التنموية في البيئات الحضرية، أما تجربة معظم

المراصد الحضرية في الدول العربية، وكذلك في تجربة المراصد الحضرية في المملكة ما زالت المراصد الحضرية ضعيفة وغير مؤثرة بشكل كبير في عملية دعم القرار المحلي وفي توجيه الخطط والسياسات التنموية في المدينة بإستثناء المرصد الحضري لإمارة دبي التي يعتبر المرصد الحضري فيها داعماً للقرار المحلي وتوجيه السياسات والخطط التنموية في الإمارة.

سابعاً: تختلف التحديات التي تواجهها المراصد الحضرية من مرصد إلى آخر، وفي تجربة المملكة مقارنة بالمراصد الحضرية في الدول الأخرى يوجد هناك تحديات متعلقة بعدم توفر البيانات والمعلومات المطلوبة والدقيقة وبشكل دوري ومنتظم، مما يؤثر على استنباط المؤشرات في بعض من هذه المراصد الحضرية، وكذلك ضعف التنسيق وعدم تعاون بعض الجهات في توفير المعلومات المطلوبة بشكل دوري لعدم اهتمامها وإدراكها لأهمية المراصد الحضرية في عملية دعم القرار وتوجيه الخطط والسياسات التنموية، كما تعاني معظم هذه المراصد من ضعف الموارد البشرية المتخصصة، وتدني الميزانيات المخصصة والدعم المالي، وضعف تطبيق التقنيات الحديثة في عملية تبادل المعلومات والخبرات وهذا نتيجة لحداثة هذه التجربة في بعض هذه المراصد، كما أن أسلوب تحليل البيانات والمعلومات في بعض المراصد الحضرية التي تم إنشاؤها حديثاً في بعض أمانات وبلديات المدن المتوسطة والصغيرة في المملكة لا تتوافق مع المنهجيات المتبعة والمتفق عليها عالمياً مما يؤدي في بعض الأحيان إلى عدم دقة وموثوقية بعض المؤشرات الحضرية.

٦- النتائج والتوصيات

سعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع المراصد الحضرية في المملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها وسبل تطويرها، وعقد مقارنة بين تجربة المملكة في إنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية مقارنة بتجارب الدول الأخرى من خلال عرض نظري لمفهوم المراصد الحضرية، والمؤشرات الحضرية، والوضع الراهن للمراصد الحضرية في المملكة العربية السعودية، ومقارنة تجربة المملكة بتجارب الدول الأخرى في مجال إنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية، والمؤشرات الحضرية، وآلية جمع وتحليل البيانات والمعلومات وقد دلت النتائج على ما يلي:

٦-١ ملخص لأهم نتائج البحث

أولاً: موضوع المراصد الحضرية داخل المدن هو موضوع حديث على المستويين العالمي والمحلي ولقد عملت بعض المدن والأقاليم والدول في إنشاء وتشغيل المراصد الحضرية للخروج بمؤشرات حضرية تسهم في دعم القرار المحلي وتوجيه السياسات والخطط والبرامج لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة في البيئات الحضرية بعد مؤتمر (الموئل) الأول

بمدينة فانكوفر – بكندا ومؤتمر الموئل الثاني بمدينة إسطنبول – بتركيا وبدعم من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبعض الجهات الإقليمية، أو بعض الجهات المحلية الأكاديمية أو مؤسسات المجتمع المدني في هذه الدول.

ثانياً: أصبحت المراصد الحضرية ضرورة للتعامل مع عملية التحضر السريعة داخل المدن وتنامي المشكلات الحضرية وقلة الموارد المالية والبشرية مما حتم على متخذي القرار المحلي الترشيد وتوجيه الموارد بما يخدم التنمية الحضرية المستدامة.

ثالثاً: تختلف تجربة كل دولة عن تجارب الدول الأخرى في عملية إنشاء وتشغيل المراصد الحضرية، إذ إن بعضها أنشأ مراصد حضرية على المستوى المحلي والإقليمي، والبعض الآخر أنشأ مراصد حضرية على المستوى الوطني، وتتمثل تجربة المملكة في إنشاء وتشغيل المراصد الحضرية في أن معظم المراصد الحضرية هي مراصد حضرية على المستوى المحلي والإقليمي. **رابعاً:** تختلف المراصد الحضرية في عملية الرصد وإستنباط المؤشرات الحضرية ويختلف عدد المؤشرات الحضرية التي يتم رصدها في المرصد الحضري من دولة إلى أخرى، لكن تتفق معظم المراصد الحضرية في رصد الحد الأدنى من المؤشرات الحضرية الـ (٥١) مؤشراً حضرياً المتفق عليها عالمياً التي ترصدها أغلب المراصد الحضرية في الكثير من المدن العالمية، يضاف لها بعض المؤشرات الحضرية الخاصة بكل مدينة أو إقليم والتي تعكس خصوصية هذه المدينة أو الإقليم.

خامساً: عملية جمع المعلومات للمراصد الحضرية في الكثير من الدول المتقدمة تتم إلكترونياً من خلال شبكات تقنيات المعلومات الحديثة، في حين أن تجربة جمع البيانات والمعلومات في المراصد الحضرية في المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية التي أنشأت المراصد الحضرية في بعض المدن والأقاليم في عملية جمع البيانات والمعلومات تتم بالطرق التقليدية أما من خلال المخاطبات الرسمية مع الجهات الحكومية أو الخاصة ذات العلاقة أو من خلال التقارير الدورية التي تنشرها هذه الجهات أو المسح الميداني في حالة عدم توفرها.

سادساً: المؤشرات الحضرية متاحة إلكترونياً لجميع الشركاء في معظم المراصد الحضرية في المدن في الدول المتقدمة بهدف الاستفادة من تجارب بعضها البعض وتبادل الخبرات، في حين أن المؤشرات الحضرية في أغلب المراصد الحضرية في المملكة وفي معظم المراصد الحضرية في الدول العربية غير متاحة إلكترونياً، ومن ثم يصعب مقارنة مؤشراتها الحضرية وتبادل الخبرات مع تجارب المراصد الحضرية في الدول الأخرى.

سابعاً: قوة وتأثير المرصد الحضري في دعم القرار المحلي مرتبطة بنوع الارتباط التنظيمي للمرصد، وكلما ارتبط المرصد الحضري بجهة قوية

ومؤثرة في الجهاز كلما كان المرصد الحضري أكثر تأثيراً في دعم القرار وتوجيه الخطط والسياسات التنموية في البيئات الحضرية.

ثامناً: آلية وأساليب تحليل البيانات والمعلومات للخروج بالمؤشرات الحضرية في بعض المراصد الحضرية وبالأخص في المراصد الحضرية التي تم إنشاؤها حديثاً في المدن الصغيرة والمتوسطة في المملكة لا تتوافق مع بعض الأساليب المتبعة في بعض المراصد الحضرية العالمية أو التي أوصى بها المرصد الحضري العالمي بمدينة نيروبي بكينيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNHABITAT)، مما يؤثر سلباً على دقة وموثوقية بعض المؤشرات الحضرية المستنبطة.

تاسعاً: صعوبة الحصول على بعض البيانات والمعلومات الحضرية المطلوبة وبشكل منتظم ودوري مما يؤثر سلباً على عملية خروج المؤشرات الحضرية في الوقت المطلوب والمحدد لها.

عاشراً: تعاني معظم المراصد الحضرية في المملكة من ضعف الموارد البشرية الوطنية المؤهلة والمتخصصة فنياً مقارنة ببعض المراصد الحضرية في بعض المدن العالمية.

حادي عشر: ضعف إدراك واهتمام بعض المسئولين في بعض الأمانات والبلديات بأهمية المراصد الحضرية في توجيه السياسات والخطط والبرامج ودعم القرار المحلي ومن ثم تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

ثاني عشر: ضعف الميزانيات والموارد المالية المخصصة لإنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية في معظم المراصد الحضرية في المدن العربية وفي المراصد الحضرية في المملكة مما يؤثر بشكل كبير على ديمومة واستمرارية عمل هذه المراصد.

رابع عشر: عملية توطين الموارد البشرية العاملة في المراصد الحضرية في المملكة ضعيفة جداً وبالأخص الموارد البشرية المتخصصة فنياً في عمل المرصد الحضري إذ إن تجربة إنشاء وتشغيل وإدارة معظم المراصد الحضرية في المملكة تتم بعقود مدتها سنتين تنفذ من قبل مكاتب استشارية متخصصة ومعظم العاملين فيها خبراء أجانب، ما عدا رئيس المرصد الحضري وبعض المساعدين الإداريين له.

٦-٢ *توصيات البحث*

في ضوء أبرز النتائج التي توصل إليها البحث، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها:

١- أهمية الاستمرار في إنشاء وتشغيل المراصد الحضرية المحلية والإقليمية في كافة المدن والاقاليم في المملكة العربية السعودية ودعم ومساندة المراصد الحضرية القائمة منها لما لها من دور رئيسي في عملية دعم القرار المحلي وتوجيه الخطط

والسياسات التنموية في البيئات الحضرية وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

٢- ضرورة إنشاء وحدات تنظيمية وإدارية ثابته ومستقلة بمستوى إدارة عامة بمسمى الإدارة العامة للمرصد الحضري ضمن الهيكل التنظيمي للجهاز البلدي وداعمة للقرار في البيئة الحضرية، ترتبط مباشرة بأعلى سلطة في الجهاز البلدي.

٣- أهمية الاستفادة من المرصد الحضري العالمي والمراكز العالمية المتخصصة في مجال الرصد الحضري والمراكز والهيئات الإقليمية المتخصصة، وبالأخص في عملية تبادل الخبرات في عملية جمع وتصنيف وتحليل البيانات والمعلومات للخروج بالمؤشرات الحضرية الدقيقة والموثوقة.

٤- أهمية تشغيل وتفعيل دور المرصد الحضري الوطني في المملكة العربية السعودية الذي تم إنشاؤه حديثاً لكي يكون ذراعاً داعماً في عملية إنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية المحلية والإقليمية في المملكة، وتقديم الدعم والمشورة والمساندة لها.

٥- ضرورة توفير الموارد البشرية الوطنية المتخصصة والمؤهلة التأهيل الجيد للمراصد الحضرية القائمة في المدن في المملكة العربية السعودية.

٦- أهمية زيادة الدعم المالي ورصد الميزانيات المطلوبة للمراصد الحضرية القائمة في المملكة العربية السعودية وتفعيل دورها لكي تصبح أداة لدعم القرار المحلي وتوجيه الخطط والسياسات التنموية في البيئات الحضرية وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

٧- أهمية توظيف وسائل التقنية الحديثة للمراصد الحضرية القائمة في المملكة العربية السعودية في عملية جمع وتصنيف وتحليل المعلومات للخروج بمؤشرات حضرية دقيقة وموثوقة تسهم في دعم القرار المحلي.

٨- أهمية التنسيق والتعاون مع المسئولين في بعض الجهات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة وفي الوقت المحدد لها وبشكل دوري للمراصد الحضرية.

٩- ضرورة ربط جميع المراصد الحضرية المحلية والإقليمية القائمة في المملكة بشبكة تقنيات متطورة ترتبط بالمرصد الحضري الوطني الذي تم إنشاؤه حديثاً والمرصد الحضري العالمي والمراصد الحضرية العالمية والإقليمية الأخرى بهدف المقارنة وتبادل الخبرات في التعامل مع القضايا الحضرية المحلية.

١٠- أهمية إجراء المزيد من البحوث حول هذا الموضوع المهم والحيوي للتنمية الحضرية ولا سيما البحوث المتعلقة بقياس مدى استفادة المدن والأقاليم من المراصد الحضرية وأثرها في عملية دعم

القرار المحلي وتوجيه الخطط والسياسات التنموية في البيئة الحضرية.

المراجع

[١] **Fox, Mark, S.** (2015) "A foundation Ontology for Global City Indicators" Global Cities Institute, Toronto, ON, Canada.

[٢] **صغير، أحمد محمد** (١٤٣٠هـ) "تصور للمراصد، نشأتها، أهدافها، مهامها والتجارب والدروس المستفادة " اللقاء الاول للمرصد الحضري المحلي لمدينة القنيطرة، مشروع تنشيط الرصد والمتابعة الحضرية، المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض، المملكة العربية السعودية.

[٣] **UN HABITAT.** (2009) "Urban Indicators Guidelines, Better Information, Better Cities" United Nations Human Settlements program, Nairobi, Kenya.

[٤] **Pennachetti, Joe.** (2014) "Global Standers for Global Cities" Paper presented in the Global Cities Summit, May 15, 2014. Toronto, Canada.

[٥] **Mc Carney, Patricia.** (2014) "Global Urban Observatories Challenges and opportunities" keynote speech Presented in The First Global Cities Summit, Getting on Track: Sustainable & Inclusive Prosperity for Cities. May 15-16, 2014. Toronto, Canada.

[٦] **صغير، أحمد محمد** (١٤٣٠هـ) "مشروع تنشيط الرصد الحضري والمتابعة الحضرية للتنمية المستدامة في المدن العربية" ورقة عمل مقدمة للقاء الأول للرصد الحضري المحلي لمدينة القنيطرة" المعهد العربي لإنماء المدن، المكتب الاقليمي للمدن العربية ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

[٧] **وزارة الشئون البلدية والقروية، (١٤٣٢هـ)** "مشروع المرصد الحضري الوطني" التقرير الفني الأول، الرياض، المملكة العربية السعودية.

[٨] **إسماعيل، قباري محمد** (٢٠٠٠م) "مناهج البحث في علم الاجتماع" منشأة المعارف. الإسكندرية، مصر.

[٩] **UN HABITAT.** (2015) "A guide to Setting up an Urban Observatory" United Nations Human Settlements Programme, Nairobi, Kenya.

[١٠] **Claudio Acioly.** (2014) "Indicators for strategic city Planning and Decision-making. International Experiencias, The City Prosperity Index" United Nations Human Settlements Programme, Riyadh, Saudi Arabia.

[١١] **Tarek, El- Sheikh.** (2014) "The Role of the Local Urban Observatory in City Development" UN HABITAT, Riyadh, Saudi Arabia.

[١٢] **الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤٣٥هـ)** "المرصد الحضري لمدينة الرياض"، الرياض، المملكة العربية السعودية.

[١٣] **وزارة الشئون البلدية والقروية (١٤٣٢هـ)** "مشروع المرصد الحضري الوطني" التقرير الفني الثاني، الرياض، المملكة العربية السعودية.

[١٤] **Mboup, Gora.** (2014) "The Purpose to Have Urban observatories" paper presented in The First Global Cities Summit, Getting on Track: Sustainable & Inclusive Prosperity for Cities. May 15-16, 2014. Toronto, Canada.

[١٥] **Tarek, El- Sheikh.** (2014) "The City Prosperity Index Notions and Measurements" UN HABITAT, Riyadh, Saudi Arabia.

[١٦] **Newton, Peter, W.** (2014) "Urban Indicators and the Management of Cities" Paper presented in The First Global Cities Summit, Getting on Track: Sustainable & Inclusive Prosperity for Cities. May 15-16, 2014. Toronto, Canada.

[١٧] **الجطيلي، إبراهيم عبد العزيز** (١٤٣٥هـ) "مشروع وزارة الشئون البلدية والقروية للمرصد الحضري الوطني" ورقة عمل، مقدمة للملتقى الأول للمرصد الحضري لمدينة الرياض، ١٤٣٥/٦/٢١هـ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

[١٨] **الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٤٣٥هـ)** "المرصد الحضري لمدينة الرياض،" الرياض، المملكة العربية السعودية.

[١٩] **الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (١٣٣٤هـ)** "المؤشرات الحضرية لمدينة الرياض" الرياض، المملكة العربية السعودية.

[٢٠] **UN HABITAT.** (2014) "Monitoring Post 2015 Sustainable development Agenda Targets – Sustainable Urbanization in Focus" The Role of Urban Observatory, Arab Urban development Institute, Kuwait 27-29 May 2014.

[٢١] **وزارة الشئون البلدية والقروية،** وكالة الوزارة لتخطيط المدن (١٤٣٧هـ) "واقع المراصد الحضرية في المملكة" الرياض، المملكة العربية السعودية.

[٢٢] **قرار مجلس الوزراء رقم (١٤-٣٧/٩/د)،** (١٤٣٧ هـ) "المرصد الحضري الوطني" اللجنة الدائمة لمجلس الشئون الاقتصادية والتنمية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

[٢٣] **مصطفى، أحمد فريد** (٢٠٠٦م) "تجربة إنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى (رؤية مستقبلية بعين الحاضر)" أمانة منطقة المدينة المنورة، إدارة التنمية الإقليمية، وزارة الشئون البلدية والقروية.

[٢٤] **الفاروقي، محمد** (١٤٣٦هـ) "تجربة المرصد الحضري لمنطقة المدينة المنورة الواقع ... التحديات... التطلعات" ورقة عمل قدمت في المرصد الحضري للمدينة المنورة، أمانة منطقة المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

[٢٥] **Al Bar, Osama**. (2014) "Makah Urban Observatory" Paper Presented in the First Global Cities Summit, Getting on Track: Sustainable & Inclusive Prosperity for Cities. May 15-16, 2014. Toronto, Canada.

[٢٦] **الخلاقي، أحمد** (١٤٣٥هـ) "تجربة المرصد الحضري لمدينة مكة المكرمة" ورقة عمل قدمت في المرصد الحضري لأمانة منطقة مكة المكرمة، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

[٢٧] **الأحمري، محمد** (١٤٣٥هـ) "المؤشرات الحضرية لمدينة الرياض لعام ١٤٣٤هـ" ورقة عمل، مقدمة للملتقى الأول للمرصد الحضري لمدينة الرياض، ١٤٣٥/٦/٢١هـ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

[٢٨] **Abdul Rahman, Al Sultan**. (2014) "Riyadh Urban Observatory" Paper Presented in the First Global Cities Summit, Getting on Track: Sustainable & Inclusive Prosperity for Cities. May 15-16, 2014. Toronto, Canada.

[٢٩] **الشاهد، فهيمة** (٢٠١٢م) "تجربة جمهورية مصر العربية والدول العربية في إنشاء المراصد الحضرية وإعداد المؤشرات الحضرية " ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الإقليمي لمنظمة المدن العربية والمعهد العربي بالتعاون مع مكتب الموئل بالكويت، الكويت، الكويت.

[٣٠] **الهيئة العامة للتخطيط العمراني (١٤٣٦هـ)** "تجربة مصر في إنشاء وتشغيل المراصد الحضرية" القاهرة، مصر.

[٣١] **المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري (١٤٣٦هـ)** "تجربة مدينة عمان الكبرى في إنشاء المراصد الحضرية" عمان. الأردن.

[٣٢] **وزارة شئون البلديات والزراعة (١٤٣٥هـ)** "المرصد الحضري في مملكة البحرين" المنامة، مملكة البحرين.

[٣٣] **الجلجولي، محمد** (٢٠١٤م) "المرصد الحضري بدبي جهاز لدعم القرار" ورقة عمل مقدمة في

المؤتمر الأول لقمة المدن العالمية، لتحقيق الازدهار المستدام والشامل للمدن. مايوا ١٥-١٦-٢٠١٤م. تورنتو. كندا.

[٣٤] **Holden, Meg.** (2014) "The Regional Vancouver Urban Observatory (RVU): Counting on Vancouver, Our View of The region" Urban Studies program, Simon Frazer University, Vancouver, Canada.

[٣٥] **Mc Carney, Patricia.** (2014) " Global Standards for Global Cities: The Changing world of International Standards for Cities" Paper Presented in The First Global Cities Summit, Getting on Track: Sustainable & Inclusive Prosperity for Cities. May 15-16, 2014. Toronto, Canada.

[٣٦] **Moreno, Eduardo, Lopez**. (2014) " urban Observatory: The Mexican Experience" Paper presented in The First Global Cities Summit, Getting on Track: Sustainable & Inclusive Prosperity for Cities. May 15-16, 2014. Toronto, Canada.

[٣٧] **Francisco, Perez**. (2014) " Experience in Latin America /CPI as a "tailor applicable" *methodology*" paper presented in Future Saudi cities Project workshop. December 9-10, 2014. Riyadh. Saudi Arabia.

[٣٨] **Japan Urban Observatory**. (2015) "The Japan Urban Observatory is part of the Global Urban Observatories network" Tokyo, Japan.

ملحق رقم (١)

جدول ١. الوضع الراهن لإنشاء وتشغيل وإدارة المراصد الحضرية (الجهة المسئولة، حالة المرصد، نوع الارتباط التنظيمي، مستوى التشغيل، عدد المؤشرات، آلية جمع البيانات، آلية تحليل البيانات، وآلية تبادل البيانات والمعلومات) بالمملكة العربية السعودية حتى عام ١٤٣٧هـ -٢٠١٦م.

اسم المرصد		الجهة المسئولة	حالة المرصد			نوع الارتباط التنظيمي			مستوى التشغيل			عدد المؤشرات		آلية جمع البيانات		آلية تحليل البيانات		آلية تبادل المعلومات والخبرات	
المنطقة	المدينة		متقدم	مرحلة الإنشاء والتشغيل		إقليمي	محلي		وطني	إقليمي	محلي	محدد	غير محدد	تقليدية	غير تقليدية	رقمية	غير رقمية	متاحة الكترونياً	غير متاحة الكترونياً
الرياض	الرياض	الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض	√				√				√	√		√		√			√
مكة المكرمة	مكة المكرمة	أمانة منطقة مكة المكرمة	√				√				√	√		√		√			√
	جدة	أمانة محافظة جدة	√				√				√	√		√		√			√
	الطائف	أمانة محافظة الطائف	√				√				√	√		√		√			√
المدينة المنورة	المدينة المنورة	أمانة منطقة المدينة المنورة	√			√	√			√	√	√		√		√			√
	خيبر	أمانة منطقة المدينة المنورة	√			√	√			√	√	√		√		√			√
	العيص	أمانة منطقة المدينة المنورة	√			√	√			√	√	√		√		√			√
	ينبع	أمانة منطقة المدينة المنورة	√			√	√			√	√	√		√		√			√
	العلا	أمانة منطقة المدينة المنورة	√			√	√			√	√	√		√		√			√
	المهد	أمانة منطقة المدينة المنورة	√			√	√			√	√	√		√		√			√
	الحناكيه	أمانة منطقة المدينة المنورة	√			√	√			√	√	√		√		√			√
	وادي الفرع	أمانة منطقة المدينة المنورة	√			√	√			√	√	√		√		√			√
	بدر	أمانة منطقة المدينة المنورة	√			√	√			√	√	√		√		√			√
القصيم	بريدة	أمانة منطقة القصيم		√			√				√	√		√		√			√
عسير	أبها	أمانة منطقة عسير		√			√				√	√		√			√	√	
الباحة	الباحة	أمانة منطقة الباحة		√			√				√		√	√			√	√	

اسم المرصد		الجهة المسئولة	حالة المرصد		نوع الارتباط التنظيمي			مستوى التشغيل			عدد المؤشرات		آلية جمع البيانات		آلية تحليل البيانات		آلية تبادل المعلومات والخبرات	
المنطقة	المدينة		متقدم	مرحلة الإنشاء والتشغيل	إقليمي	محلي	وطني	إقليمي	محلي	محدد	غير محدد	تقليدية	غير تقليدية	دقيقة	غير دقيقة	متاحة الكترونياً	غير متاحة الكترونياً
الشرقية	حاضرة الدمام	أمانة المنطقة الشرقية		√		√			√		√	√			√		√
	محافظة الاحساء	أمانة محافظة الأحساء	√			√			√	√		√			√		√
	حفر الباطن	أمانة محافظة حفر الباطن		√		√			√			√			√		√
نجران	نجران	أمانة منطقة نجران		√		√			√	√		√			√		√
حائل	حائل	أمانة منطقة حائل		√		√			√		√				√		√
الحدود الشمالية	عرعر	أمانة منطقة الحدود الشمالية		√		√			√		√				√		√
	القريات	أمانة منطقة الحدود الشمالية		√		√			√		√				√		√
الجوف	سكاكا	أمانة منطقة الجوف		√		√			√		√				√		√
تبوك	تبوك	أمانة منطقة تبوك		√		√			√		√				√		√
جازان	جازان	أمانة منطقة جازان		√		√			√					√			√

المصدر: الباحث.

Urban Observatorys (Comparison of the Experience of the Kingdom of Saudi Arabia with Other Countries) "Challenges and Ways for Improvements"

Ameer Mohammed Al-Alwan

Institute of Public Administration, P.O.Box 68638, Riyadh, 11537, Saudi Arabia
ameeralalwan@yahoo.com

*Abstract***.** The aim of this research is to study the experience of Saudi Arabia, in establishing, operating, and managing urban observatories, deriving urban indicators, and the mechanism of collecting, classifying, and analyzing data compared to the experiences of other countries. Furthermore, this research will focus on the challenges facing urban observatories and suggest ways to improve its work. The results of this research show that first: urban observatories is a global trend as well as a necessity to dell with rapid urbanization in cities, increased urban problems, and as a tool to support local decision-making and direct resources for sustainable urban development. Second, the experience in establishing and operating, and management of urban observatory is different from country to country and the challenges that it faces. Third, results show The main challenges faces urban observatories in the kingdom are mainly lack of specialized and trained national labor force, weak budgets and financial resources, lack of coordination and cooperation between governments and private agencies responsible for providing data, and weak application of modern technology to facilitate and improve the work of urban observatories in collecting, classifying, analyzing and exchange of data, and deriving urban indictors, and experiences between the different organizations and other urban observatories. Finally, this research recommend that local and regional municipalities in the kingdom must continue to establish and operate urban observatories, and provide it with the necessary specialized and trained national labor force, necessary financial resources and budgets, support it with needed technology, and increase cooperation and coordination between the different stake holders. In addition this research, recommend that the recently established national urban observatory must be activated to provide the necessary support for local and regional urban observatories in the kingdom.

*Keyword:*Urban Observatories, Urban Indicators, UN HABITAT.